الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

أثـر التجـارة الخارجيـة على النمـو الاقتصـــادي

دراسة حالة :الجزائر 2000-2020

من إعداد:

– خرخاش بشير

تحت إشراف:

– بن لخضر السعيد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
بن البار محمد	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
بن لخضر السعيد	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
قطوش عبد الحميد	استاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2020–2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـــــة شـــكر و عرفـــــان

بعد الشكر لله على ما وهبنا من عقل وحسن تدبير لا يفوتنا أن ننوه بكل من كان له الفضل و المساهمة من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع و نتقدم إليهم بالامتنان و الشكر على ما قدموه من معونة و نصح و مشورة، مما كان له الوقع الحسن في قلوبنا و تغذية إرادتنا و نذكر من هـؤلاء :

الأستاذ المشرف: **سعيد بن لخضر** على توجيهاته القيمة.

شكرًا لكل من قدم لنا العون و النصح، شكراً لكل من حفزنا على العمل ولو بابتسامة أو كلمة تشجيع، والحمد لله من قبل ومن بعد، فهو ولي كل توفيق.

إهـــــداء

أحمد الله العلي الكبير الذي وفقني لإنجاز هذه المذكرة و إتمام هذا العمل المتواضع .

إلى :

– الوالدين الكر يمين،

– جميع أفراد عائلتي و أصدقائي،

–كل أساتذتي منذ الخطوات الأولى إلى المدرسة،

– الأستاذ المشرف على هذه المذكرة على وجه الخصوص.

إلى هؤلاء، أهدي ما جادت به قريحتي و وفقني الله إليه.

والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم

** يرفع الله الذين أمنوا منكم و الذين أوتوا العلم درجات، والله بما تعملون خبير"

صدق الله العظيم

" من الآية (11)لسورة المجادلة "

فهرس المحتويـــــات

الفهــرس

الإهـــــداء	
التشكـرات	
فهرس المحتويات	I -I
قائمــة الجداول	II
مقدمــة عامـــة	**أ– هـ**
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	06
المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية	07
المطلب الأول : تعريف التجارة الخارجية مكوناتها واهميتها	07
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية	11
المبحث الثاني: مفاهيم النمو الاقتصادي	18
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واهم سماته	18
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	19
المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.	22
المبحث الثالث :التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	25
المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني : النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح	30
المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	32
خلاصـــــة	36
الفصل الثاني : دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2020	
تمهيد	38
المبحث الأول: التجارة الخارجية في الجزائر.	39

المطلب الأول: مراحل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر	39
المطلب الثاني: تطور الصادرات والواردات في الجزائر .	45
المطلب الثالث: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر	53
المبحث الثاني:برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2020	56
المطلب الأول:برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال 2000 – 2004	56
المطلب الثاني: البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 - 2009 و المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006 - 2009.	59
المطلب الثالث: برنامجي الاستثمارات و توطيد النمو2010-2020	61
المبحث الثالث :دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي2000-2020	65
المطلب الأول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر	65
المطلب الثاني :أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي	69
المطلب الثالث : اثر الصادرات على النمو الاقتصادي2000-2020	75
خلاصـــــــة	83
خاتمـــــــــة	85
قائمة المراجع	90

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2020	45
02	تطور معدل التغطية 2000-2020	51
03	تطور معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات و معدل النمو السكاني2000-2020	53
04	تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي2001-2008	55
05	التوزيع السنوي للمبالغ لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	57
06	محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004	59
07	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-.2009	60
08	توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014	62
09	تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي(2001-2004)	69
10	تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) لأهم القطاعات (2005-2009)	72
11	تطور معدل النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي من (2010-2014)	74
12	معدل النمو السنوي للصادرات (2000-2020)	75
13	مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 2005 الى 2014	77

مقدمـة عامـــة

تمهيد :

إن الموضوع الذي سنتطرق إليه في هذه الدراسة يتعلق بالتجارة الخارجية و تأثيرها على النمو الاقتصادي من خلال دراسة حالة الجزائر ما بين سنتي 2000 و 2020 ، ذلك لان النمو الاقتصادي يعد موضوعا يلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من اجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ويتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى أعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي وبالتالي رفع الدخل الفردي كما تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات والبحوث العلمية .و تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي وهي بذلك تلعب دور رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي التي تتميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي كما هو الحال في الجزائر، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية ذلك ان التجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدول عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت ، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث تعمل على تدفق رأس المال وجلب مختلف السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية المبرمجة، لذا تحتل التجارة الخارجية في ذلك الأهمية الكبيرة فهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد للعملات الصعبة وتلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية والمحفز للنمو الاقتصادي وقاطرة الاقتصاد كما اثبتت ذلك العديد من الدراسات و ما تسعى إلى توضيحه.

1-إشكاليةالدراسة:

لمعالجة الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى انعكاسات التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

2- الأسئلـة الفرعيــة:

- هل تؤثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي ؟
- هل العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات ؟
- هل يلعب الانفتاح التجاري دورا مهما في تطوير التجارة الخارجية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي ؟

3-الفرضيات:

سنحاول الإجابة على التساؤلات المطروحة وذلك استنادا إلى الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية لها أثار ايجابيه على النمو الاقتصادي.
- العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات.
- الانفتاح التجاري لعب دورا مهما في تطوير التجارة الخارجية وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

4-أسباب اختيار الموضوع:

- يعتبر موضوع التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في أي دولة موضوعا حساسا جدا باعتباره يعبر عن مدى رفاهية شعوبها.
- معرفة مدى تأثير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي خاصة في الجزائر.
- معرف العوامل التي تساعد على النمو الاقتصادي.

5- أهميـة الدراسـة :

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام و هو موضوع النمو الاقتصادي الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين وأهمية دراسة العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها ومعرفه مدى تأثيرها على زيادة الرفاهية الفردية وهذا انطلاقا مما تلعبه التجارة الخارجية كمحفز للنمو الاقتصادي وباعتبار الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي أي الاعتماد على قطاع المحروقات فإذا وجب وضع إستراتيجية تنموية للرفع من قطاع التجارة الخارجية وتنويعه بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى من خلال توفير الموارد الأولية الضرورية لها ، وخاصة الصناعة وما تمتلكه الجزائر من مزايا تحقق لها معدلات من النمو الاقتصادي إذا استغلت بالطريقة المناسبة.

6- اهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلـى:

- تحليل وتقدير اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي وذلك لمعرفه أهميتها للدولة لدعم نموها الاقتصادي.
- إبراز أهميه النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة.
- إبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحقق في الجزائر.
- تبيان اثر الصادرات والواردات المكون الأساسي للتجارة الخارجية في دفع معدلات النمو الاقتصادي.

7- المنهـج المتبع:

من اجل دراسة الموضوع سوف نعتمد على المنهج الاستنباطي، خاصة التعارف والمفاهيم النظرية التي تخص الموضوع بالإضافة إلى تعليق على ما تم وصفه وتحليل الجداول الواردة في البحث مع تسليط الضوء على التجارة الخارجية في الجزائر ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي ما بين سنتي 2000-2020 كنموذج دراسة حالة .

8- حدود الدراسة :

لقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث حدود:

الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة وتبيان الأثر الموجود للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني: تدور الدراسة حول الجزائر .

الحد الزمني: حددت الفترة الزمنية من سنة 2000 إلى سنة 2020 .

9-الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة على المستوى الوطني والدولي التي تناولت اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي نذكر منها:

- دراسة لبهلول مقران بعنوان "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي "جامعة الجزائر 3 ،2013/2012 ،حيث تناولت هذه الدراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الجانب التطبيقي وتوصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات اين كان النمو الاقتصادي مرن بالنسبة للصادرات في الأجل الطويل أكثر من الأجل القصير .

- دراسة لفيصل لوصيف "اثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة "جامعة سطيف 2014/2013 متناولا فيها تجليات الانفتاح الاقتصادي وتوصل إلى ان الانفتاح التجاري الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي

- دراسة لناصر الدين قريبي بعنوان "اثر الصادرات على النمو الاقتصادي "جامعة وهران 2014/2013 متناولا فيها استراتيجيات التجارة الخارجية أو استراتيجيتين للتصنيع والتوصيل وخلص إلى ضرورة تنويع مصادر الدخل وذلك بتطوير القطاع الصناعي وتشجيع صادرات السلع المصنعة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية .

10- صعوبات الدراسة:

لايخلو أي جهد عملي من الصعوبات، وصعوبات بحثنا تتمثل فيما يلي:

- صعوبة فهم وتطبيق الموضوع خاصة عند إسقاطه على الاقتصاد الوطني بسبب ان المعاش يختلف عن الجانب النظري .
- التضارب الكبير في مختلف الإحصاءات .
- صعوبة جمع المعلومات والتنقل بسبب وباء كوفيد 19.

11- هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بجوانب الدراسة الرئيسية للموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين نضري وتطبيقي ،وكل فصل منقسم إلى ثلاث مباحث .

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والعلاقة التي تربطهم من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث .

تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية أما المبحث الثاني فتناولنا مفاهيم النمو الاقتصادي وفي المبحث الثالث تطرقنا للعلاقة التي تربط كل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني تطرقنا فيه الى دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2020 حيث قمنا بتقسيم الفصل الى ثلاث مباحث.

تناولنا في المبحث الأول التجارة الخارجية في الجزائر2000 -2020،وفي البحث الثاني تناولنا برامج إنعاش النمو الاقتصادي في الجزائر ،اما المبحث الثالث تطرقنا إلى دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي 2000-2020.

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

تمهيـد:

تحتل التجارة الخارجية بصفة خاصة مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي الدولي، بحيث يروج عدد من المفكرين بان التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، فركزوا اهتمامهم على تشجيع تصريف المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية ، وأن وسيلة تحقيق هدف زيادة الثروة الوطنية هي بتصدير فائض الإنتاج ، ومن ثم فان مصدر الربح عندها هو التجارةالخارجية .

ومن هذا المنطلق سنعالج في هذا الفصل المعنون بالاطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ما يلي:

المبحث الأول: ماهية و مفهوم التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: مفاهيم النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول التجارة الخارجية

مهما كانت متطلبات الأنظمة في دول العالم ، فإنها لا تستطيع إشباع سياسة الاكتفاء الذاتي ، ومن خلال ذلك تضطر الدول إلى إنتاج كل احتياجاتها رغم أن ظروفها الاقتصادية و الجغرافية قد لا تمكنها من ذلك ،و مهما تسعى الدول في سياسات الإنتاج إلى أنها تبقى بحاجه منتجات الدول الأخرى، ولا تستطيع العيش في عزلة عنها.

إن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه من السلع و الخدمات إنما يقتضي الآمر أن تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها لها ظروفها الطبيعية و الاقتصادية ، وكل ما تنتجه يتم تبادله بفائض منتجات دول أخرى، لا تستطيع الأخيرة أن تنتجها داخل حدودها ، حتى وإن استطاعت ذلك فان لها تكلفة كبيرة للغاية ، في هذه الحالات يصبح الاستيراد من الخارج أفضل .

المطلب الأول :تعريف التجارة الخارجية مكوناتها وأهميتها .

هناك تعاريف عديدة للتجارة الخارجية من طرف عدة اقتصاديين بالإضافة إلى مكوناتها كما تطرقنا الى بعضها في هذا المطلب

أولا :التعريف بالتجارة الخارجية:

لقد تعددت الصيغ المختلفة للتجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها ويمكن تعريفها على النحو التالي:

– **تاريخيا** على أنها تمثل "أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات"

–كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصاديات تقطن وحدات سياسيه مختلفة".[1]

كما يمكن تعريفها "بأنها فرع من فروع الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الجارية عبر الحدود الوطنية[2] "من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية: تهتم التجارة الخارجية بدراسة حركه السلع والخدمات

[1] محمد خالد ،أساسيات الاقتصاد الدولي،بدون طبعة ،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ،ص 217 بتصريف.
[2] موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان :الأردن،2000،ص12.

بين الدول المختلفة ،وتهتم أيضا بدارسه الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية، تبادل الخدمات ، تبادل النقود والتي تنظم من خلال مجموعه من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول[1] .

ويمكن القول بأن: **التجارة الخارجية هي كل المبادلات التجارية التي تتم بين الدول في إطار الاتفاقيات المبرمة**

ثانيا : مكونات التجارة الخارجيـة :

1- الصـــــــادرات:

هي سلع منتجة في الداخل و تستهلك في الخارج ، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي ، و بما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الوطني أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي وتقسم الصادرات إلى نوعين:

1-1- الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة :

كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية من البترول .

1-2- الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة:

مثل خدمات النقل الدولي، النقل الجوي والبحري والبري، خدمات التامين الدولي، خدمات السفر في مقدمتها حركه السياحة العالمية، الخدمات المصرفية العالمية، حقوق نقل الملكية الفكرية وعلى وجه خاص قضية نقل التكنولوجيا .

2- الـــــــــــواردات:

الواردات هي سلع منتجة في الخارج و تستهلك في الداخل، وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، بما أن ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية الأمر الذي يضعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيدها في الخارج وتنقسم الواردات إلى نوعين :

2-1- الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة : مثل المواد الغذائية.

2 -2- الواردات غير المنظورة في خدمات غير ملموسة :مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دولة أخرى[2] .

[1] محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الخامسة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان:الأردن،2011،ص ص324-343، بتصرف

2- فطيمة بلعابد،الإعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية،دراسة حالة لشركة" collocork" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،2012/2011،ص ص 3-4.

03-تجارة العبور (TRANSITE) :

يقصد بتجارة العبور أو نظام التجارة العابرة بعبور البضائع أو مرورها عبر إقليم الدولة دون أن تكون وجهتها النهائية إليه، أي دون أن تستهلك فيه، فهي إذا تجارة عابرة لأراضي دولة ثالثة تنقلها من البلد المصدر إلى البلد المستورد.

04- نظام السماح المؤقت:

هو نظام يخص الواردات لزيادة حجم التجارة الخارجية لبلد ما ،والذي يطبق على الواردات من المواد الأولية ونصف المصنعة من أجل تصنيعها وإصلاحها محليا وتعفى من الرسوم الجمركية وعوائد البلد وغيرها، وهي تتم بشروط معينة من أهمها:أن المستورد هو المصدر لها وهذا بعد تصنيعها وإصلاحها ولابد أن يودع تامين بمصلحة الجمارك أوضمانا مصرفيا بقيمة الرسوم والعوائد وفي الأخير يتم إعادة تصديرها خلال فترة محدودة من تاريخ الاستيراد[1] .

ثالثا: أهمية التجارة الخارجيــة

لقد أصبحت التجارة الخارجية الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة تعيش مكتفية ذاتيا وذلك للدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يمكن من خلال هذا الدور تحديد الملامح الأساسية للدولة ،والمظاهر والإشكال الأساسية لعلاقتها مع الدول الأخرى ويتمثل الدور الهام للتجارة الخارجية في المجالات التالية :

01- المجال الاقتصـادي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي :

- تعتبر منفذ لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.
- الحصول على المزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه [2].
- تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأسمال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمار وبناء المصانع و إنشاء البنية خاصة في الدول النامية وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

[1]-عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية:مصر،2000،ص24.
[2]-عبد المطلب عبد الحميد: النظريةالاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية :مصر،2000،ص373.

- تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية ولارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وكذلك قدرتها على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات [1].
- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.
- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين العرض والطلب [2].

02- المجال الاجتماعي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي :

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك .
- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية .
- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية وبأسعار رخيصة نسبيا.
- التأثير المتزايد للتجارة الخارجية على حياتنا اليومية.

03-المجال السياسي:

في هذا المجال تسعى التجارة الخارجية إلى تحقيق ما يلي :

- تعزيز البني الدفاعية في الدول ،من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا .
- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتواصل معها.
- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود وتقصير المسافات ، فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة ،وبذلك تكون قد استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود

[1]- جغيور اسماء : دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية-دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة 743سكيكدة،مذكرة لنيل شهادة الماستر اقتصاد دولي ،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،2012/2011،ص ص 46-47.

[2]- رعد حسن الصرن :أساسيات التجارة الخارجية،دار الرضا للنشر، الجزء الأول،بدون بلد النشر،2000،ص 57.

المطلب الثاني :نظريـات التجـارة الخارجيـة

تتمثل نظريات التجارة الخارجية في النظريات الكلاسيكية والحديثة

أولا – النظريات الكلاسيكية (التقليدية) للتكاليف :

- **نظرية أدم (سميث) للاختلافات المطلقة في التكاليف :**

لقد وجد التقليديون أن أراء التجاريين لا تقيم تجارة دولية ولا تنهض بصناعة ناشئة ،وراو ماجرته سياستهم من تدهور تجاري وصناعي ،لذا كان على التقليديين أن يبينوا أولا أن التبادل الدولي مفيد لجميع الدول وبالتالي يجب ألا توضع في سبيله القيود . كما كان عليهم أن يبينوا متى ولماذا تم هذا التبادل الدولي وان يوضحوا أسبابه وأن يبينوا انه ضروري سواء اتخذ صورة الصادرات أو صورة الواردات ، وقد تكفل بها أدم سميث ، ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل .

وفي كتابه "ثروة الأمم " فسر سميث التخصص الدولي والتجارة الخارجية على أساس النفقات المطلقة ،ويرى أن الأمم كالأفراد تتفاوت من حيث ظروفها الإنتاجية الطبيعية والمكتسبة وتتفاوت بالتعبئة في الكفاءة الخاصة بإنتاج السلع المختلفة [1] .ولقد جاء حديث ادم سميث عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما اسماه "النظام الميركانتيلي "هو الذي أرسى قواعد أصحاب مذهب التجاريين .فقد قام هذا النظام على أساس تدخل الدولة في مجال التجارة الخارجية لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات ،وبالتالي زيادة حيازة الدولة من المعدن النفيس .ومن الجدير بالذكر هنا أن قراءة ادم سميث تبين انه كان يستخدم حرية التجارة بمعنيين متميزين المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول ،والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمراتها وأساس دفاعه عن حرية التجارة بين الدول هو انه :"إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدنا بسلعة ارخص مما لو انتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا "أي أن ادم سميث يرى انه يكفي وجود فرق بين نفقة الإنتاج في بلدين حتى تقوم التجارة بينهما "[2]."و لكن إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين والدولة الأخرى ليس لها أي ميزة مطلقة في إحداهما هل ستظل التجارة الدولية ممكنة بين الدولتين ؟ وهل ستتحقق مكاسب متبادلة للدولتين من قيام التجارة الدولية ؟ إن نظرية الميزة المطلقة لأدم سميث لم توضح ذلك وتفسره ،ثم جاءت بعد ذلك نظرية المزايا النسبية لريكاردو .[3]

[1]- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم،العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ،1989،ص205 بتصرف.

[2]- -عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعةالأولى، منشورات الحلبي الحقوقية،2003،ص80،بتصرف.

[3]- محمود يونس، أساسيات التجارة الدولية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية،1993،ص122.

- **نظرية ريكاردو للاختلافات في التكاليف النسبية (النفقات المقارنة) :**

الواقع أن ريكاردو يميز بين نوعين من النفقات ،النفقة المطلقة ،النفقة المقارنة

والنفقة عند ريكاردو ليست نفقة نقدية وإنما هي تعبر عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة وهو يعتبر كذلك أن العمل هو وحدة لقياس النفقة ،ولذلك فنفقة أي سلعة إنما يعبر عنها بكمية العمل اللازم لإنتاجها.

أما الميزة بين التكلفة المطلقة والتكلفة المقارنة هو أن "التكلفة المطلقة هي عبارة عن عدد الوحدات اللازمة لإنتاج السلعة ، أي أن التكلفة المطلقة هي النفقة في حد ذاتها ، بينما التكلفة المقارنة فهي نفقة سلعة مقارنة بنفقة سلعة أخرى " ،وقد استعرض ريكاردو ما ذهب إليه ادم سميث من أن التجارة الخارجية بين دولتين ستعود بالفائدة عليهما وان التخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتوقف على نظرية الميزة المطلقة للدول ،وإنما على مقارنة الميزة النسبية لمختف الدول في إنتاج السلعتين معا ،وقد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات من بينها :

- وجود دولتين،وسلعتين في التبادل التجاري – انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة وخارجها.
- سادة سوق المنافسة التامة ،سواء في البيع أو الشراء – التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج [1].

- **نظرية جون ستيوارت ميل للقيم الدولية :**

رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمة كل السلعتين المتبادلتين ،ركز ميل على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته حول القيم الدولية ،التي تحاول تحليل القيمة الدولية للسلع المختلفة ،أي قيمة سلعة تنتج في دولة معينة مقارنة مع سلعة ثانية ،أو البحث عن تحديد الوضع الذي تستقر عنده نسبة التبادل ،أو معدل التجارة الذي سيتم به تبادل السلع بين الدول ، والمعروف بمعدل التبادل الدولي .

فلقد حاول ميل استكمال النقص الذي ظهر في نظرية ريكاردو "تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم التجارة بين دولتين طبقا لقوى العرض والطلب .

لقد أهمل ريكاردو جانب الطلب ،بينما اخذ ميل جانبي العرض والطلب في الاعتبار وليس جانب العرض فحسب ،كما فعل من سبقوه، فبدلا من أن يأخذ ما تنتجه الدولة من السلع كثوابت مع اختلاف تكلفة العمل فقد افترض وجود كمية معينة من العمل في كل دولة ولكن بإنتاجية مختلفة لوحدة العمل ،وهو بهذا يرفض التفسير

[1]- خالد المزروك، نظريات التجارة الخارجية، بدون طبعه، جامع بابل للنشر والتوزيع، لبنان،ص14،بتصرف.

الذي يعتبر أن إنتاجية العمل واحدة في كل الدول .وعلى هذا الأساس ركز ميل في نظريته على ما يسمى بالكفاءة النسبية للعمل التي قدمها ريكاردو في تحليلاته [1] .

وهكذا فإن الحدود الممكنة لشرط التبادل الدولي تتحدد بمعدلات التبادل المحلية (الداخلية) في كل من الدولتين على أساس الكفاءة النسبية للعمل في كل دولة .

ثانيا : النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية :

- **نظرية هكشير–أولين Heckscher Ohlin أو نظرية التفاعل النسبي لعوامل الإنتاج :**

في عام 1919 قدم الاقتصادي السويدي أيلي هكشر مقالا عن تأثير التجارة الخارجية على توزيع الدخل ومن خلال هذا المقال الذي عرف بعد بالنظرية الحديثة للتجارة الدولية .ولكن لم يلتفت احد في البداية لأهمية هذا المقال حتى قام الاقتصادي برتل أولين Bertil Ohlin وهو تلميذ سابق لهكشر بتطوير وتفسير نظرية هكشر من خلال "نشره كتابه عن التعاون الإقليمي والتجارة الدولية في عام 1933 ولقد حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1977 بالمشاركة مع James Mead عن أعماله في مجال التجارة الدولية .

ويمكن تفسير نظرية هكشر أولين إلى نظريتين مرتبطتين ،النظرية الأولى تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .

والنظرية الثانية تحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الدولية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج.[2] ولقد ساعد أولين على توضيح أفكار هكشر واستطاع بذلك أن يضع النظرية في قالبها النهائي .ويتفق أولين مع أساتذة هكشر في أن نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة .

ويفترض

- تتحدد الأسعار النسبية والمطلقة لعوامل الإنتاج في التحليل الأخير بالعرض من والطلب على المنتجات
- أن نوعية عوامل الإنتاج واحدة في الدولتين مع ثبات العرض منها كما أن الظروف التي تحكم ملكيتها واحدة وان دول الإنتاج متماثلة بالنسبة لنفس المنتج ولذا فإن الاختلافات في الأسعار النسبية تكون راجعة إما إلى الاختلافات في ظروف الطلب أو الاختلافات في عرض عوامل الإنتاج.

ولقد تعرضت للعديد من الانتقادات التي أهمها :

[1]-زايري بلقاسم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،الطبعة الأولى ،ابن النديم للنشر والتوزيع 2013،ص110،بتصرف.
[2]- محمد سيد عابد، التجارةالدولية، الطبعةالأولى، و مطبعه الإشعاعالفنية،1999، جامعه الإسكندرية:مصر،ص144،بتصرف.

- صعوبة تحديد كثافة عناصر الإنتاج في السلع الداخلة في التجارة الدولية في حالة وجود أكثر من عاملين من عوامل الإنتاج.
- يغلب عليها طابع السكون لأنها لم تتعرض لإمكانية تغير المزايا النسبية، أي أنها لم توضح ميكانيكية التطور، فما يعد ميزة نسبية اليوم قد لا يعد كذلك في الغد.[1] ويتلخص جوهر النظرية في أن التبادل الحر للسلع يمكن أن يعتبر كبديل للتبادل الحر للعوامل الإنتاجية وبما أن تبادل السلع يؤدي إلى تعادل أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي يمكن اعتبار التجارة الخارجية هي حل لمشكل الندرة النسبية لعوامل الإنتاج [2]

➢ نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج

طور العالم الأمريكي بول ساموبلسون نظرية أولين وقد أدى ذلك إلى نظريته حول "تعادل أثمان عناصر الإنتاج" التي عرفت باسم "نظرية هكشر–أولين –ساموبلسون " تقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدول تتقلص إلى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع " ،وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها . وبمعنى أخر تكون التجارة الحرة بديلا من الحركة الحرة لعناصر الإنتاج دوليا.

وتؤكد فرضية ساموبلسون انه: في حالة تجانس عناصر الإنتاج وتشابه التقنية ،والنافسة الكاملة والحركة المطلقة للسلع ،يؤدي التبادل الدولي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج بين الدول .تفرض هذه النظرية ، أولا قدرة عوامل الإنتاج على الحركة ضمن حدود البلد فقط ،ثانيا تفرض وجود منافسة كاملة وحرية انتقال السلع (وجود رسوم جمركية).واستنادا لهذه النظرية يقوم البلد الذي يملك وفرة اليد العاملة بإنتاج السلع ذات الكثافة العمالية ،البلد الذي يملك وفرة من رأس المال مع ندرة في عنصر العمل ،فيمكن أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلع ذات الكثافة الرأسمالية، ويستورد من الخارج السلع ذات الكثافة العمالية .

➢ نظرية ستولبر–ساموبلسون

تدرس هذه النظرية اثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج وقد وضعت هذه النظرية عام 1941،أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها ساموبلسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات

لقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظري هكشر–أولين ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي إليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع ، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها ،وذلك في نموذج للتوازن العام .

[1]- محمود يونس وآخرون، التجارةالدولية والتكتلات الاقتصادية،طبعة02، دار التعليم الجامعي،2015،ص81-92،بتصرف.
[2]- نويوه عمار، اقتصاد دولي، كليه العلوم الاقتصاديةالتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،2013-2014،ص ص:11،12.

تثبت النظرية انه في حالة زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع ،فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة العائد الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج تلك السلعة .ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلعة الأخرى مما سيحفز الزيادة في الإنتاج بدلا من استيرادها .وبما أن حجم العرض عامل ثابت فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عامل الإنتاج المستخدم في إنتاج السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زيادة سع هذا العامل بالمقارنة مع سعر العامل الأخر ومن ثم سوف يزداد عائده.

ثالثا–النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

- **نظرية الفجوة التكنولوجية:**

يركز أصحاب هذه النظرية على الفارق الزمني بين إنتاج وتصدير السلع ذاتها في مختلف البلدان.إن التخصص في مثل هذه الحالة يحدده تعاقب إنتاج السلع في مختلف البلدان مع استخدام عوامل الإنتاج التي تتيح للبلد المنتج نتيجة الفارق الزمني في الخروج إلى السوق العالمية ومن ابرز عيوب هذه النظرية أنها لم تتمكن من شرح حجم الفجوة التكنولوجيا والمدى الزمني الذي يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها.

- **نظريه دوره حياه السلعة (المنتج):**

تفسر هذه النظرية تطور التجارة الدولية بالسلعة الجاهزة استنادا إلى مراحل: الظهور ،نمو (توسع) الطلب ،إشباع الطلب (النضوج) ، الركود أو الانحطاط (الأفول). بحيث أن انتقال السلعة من مرحلة إلى أخرى يخلق إمكانات جديدة لانتشار الإنتاج في بلدان مختلفة ذات مستويات مختلفة من توافر الشروط الضرورية للإنتاج، وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارة اليد العاملة.

إلاأنها لا تقدم تفسيرا شموليا لاتجاهات تطور التجارة الدولية. فثمة العديد من السلع على سبيل المثال، السلع ذات دوره حياه القصيرة لا تندرج ضمن سياق نظريه "دوره حياه المنتج".

- **نظريه تأثير حجم الإنتاج Theoryof Scaleeconomies model**:

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تنبع فائدتها من التوفير في الناتج الكبير. فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف ، وتكوين السوق المتكاملة الواحدة الأكثر اتساعا من سوق أي دولة بمفردها مهما كان حجمها .أما الدولة ذات السوق غير الكبيرة فتركز جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات خاصة في الحجم ، بالرغم من أسعار مبيعاتها المرتفعة إلا أنها لا تتمتع بطابع شمولي أيضا كونها لا تعالج سوى جزء في حالة السوق.

- **نظرية المنافسة:**

يرصد بورتير في مؤلفاته المكرسة لدراسة المنافسة العالمية أربعه متغيرات رئيسية تحدد تطور التجارة الخارجية هي:

– عوامل الإنتاج: بما أن البلد لا يرث عناصر الإنتاج بل تخلق في مجرى إعادة الإنتاج الموسع فيه.

– ظروف الطلب: هي عبارة عن متطلبات السوق الداخلية التي تحدد تطور الشركة وكذا مراقبة السوق العالمية والتنبؤ بتطورها.

– وضع الفروع التابعة، والتي تقدم الخدمات الضرورية وذلك بوجود بيئة إنتاجيه مؤهله وذات كفاءة عالية تؤثر في نشاط الشركة.

– إستراتيجية الشركة في ظروف المنافسة: من خلال السعي للعثور على إمكانات المنافسة الفعالة و الطويلة الأمد في القطاع الذي تنتمي إليه ، ويقول أن الإستراتيجية هي التي تتفق قطاع صناعي محدد و رأس مال شركه معينه يمكنه أن تجلب النجاح.[1]

- **نظريةالجاذبية:**

حيث تقوم هذه النظرية على فروض المنافسةالاحتكارية واقتصاديات الحجم التي تقدم تفسير أفضل للتجارة الدولية. إن نموذج الجاذبية مشابه لقانون نيوتن الذي ينسب للتجاذب بين جسمين إلى كتلتيهما والمسافة بينهما ووفقا لمفهوم الجاذبية فان التجارةالثنائية بين إقليمين(بصورة GNP.GDP) وتعتمد على المسافة بينهما ولديها أربع تطبيقات:

– نموذج التكلفة عند الحدودCost of border:

في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين j و i فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، و مع بقاء العوامل الأخرى دون تغيير فان التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم j و i فيما يعرف بأثر الحدود.

– تفسير أنماط التجارة Explaining Trade patterns:

يمكن تفسيرها باستخدام معادله الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية في ما بين الصناعات حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات سواء كانت كليه أو بمتوسط مرجح تم تفسيرها باستخدام معادله الجاذبية وكذا نوع التجارة كطريقه بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات.

[1]- محمد دياب، التجارة ألدوليه في عصر العولمة، الطبعه الأولى دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق،2010.،ص128.

-خلق التجارة مقابل تحويل التجارة:

حيث تم استخدام معادله الجاذبية في معالجه موضوع الإقليمية باعتبار أن دولتينi و j ،قد وقعتا اتفاقية إقليمية ومتغيرين ،الأول هو "الاتفاقية Both in" ومعناها أن الدولتين في الاتفاقية.الثاني "in out "ومعناها أن الدولتين خارج نطاق الاتفاقية ، وعليه إذا كانت الإشارة المقدرة للمتغير" both in" موجبة فانه هناك خلقا للتجارة نتيجة الإقليمية وعلى العكس لو كان أن الإشارة المقدرة "in out "سالبه فان هناك تحويل للتجارة ويتم إجراء هذا الاختبار لكي نصور التجارة المحتملة كنتيجة لأنظمه التكامل الإقليمي.

-تقدير التجارة المحتملة: Calculation of Trade Potentials

يفسر نموذج الجاذبية الصادرات الثنائية بين دول العينة التي تم اختيارها ، لقد ظهرت مجموعة من المشاكل مرتبطة بتطبيقه والتي لا تقلل من اهمية النموذج ،وانما تجعل القياس القائم عليه اقل دقة فقطمن بينها مشكلة تعدد العلاقات الخطية ،مشاكل مرتبطة بكيفية قياس متغيرات مثل الدخل والمسافة ،للبيانات المستخدمة في النموذج.

المبحث الثاني: مفاهيم النمو الاقتصادي

تعتبر المواضيع التي تهتم بمفاهيم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع التي أخذت نصيبا من الدراسة والاهتمام من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظرا لما يولى لهما من أهميه من مختلف الدول والشعوب بحيث تعتبر المسار الضروري نحو الرفاهيةالاجتماعية و الاقتصادية لكل بلد.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي واهم سماته

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت التعاريف حول النمو الاقتصادي نذكر أهمها والتي تتمثل في:

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج. [1]

- ونعرفه بأنه هو عبارة عن حدوث زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الإجمالي أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي.

ويعبر عن الدخل الفردي بالعلاقة الرياضية التالية: [2]

متوسط الفرد من الداخل الحقيقي= إجمالي الدخل المحلي/ عدد السكان

أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي تكون العلاقة على الشاكلة: [3]

معدل نمو الاقتصاد الوطني= معدل نمو الدخل القومي . معدل النمو السكاني

و بصفه عامه يمكن تعريف النمو الاقتصادي على انه الزيادة المتتابعة في الفترة الطويلة للكميات المعبر عنها بحيث هذا التتابع يضمن تعديلات في الهياكل الاقتصادية .

ثانيا: خصائص النمو الاقتصادي

لقد حدد كالدور سنه 1969 مميزات عملية النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

- الناتج الفردي ينمو بمعدل ثابت نسبيا
- المال المادي للفرد ينمو مع الزمن.
- معدل عائد رأس المال هو ثابت تقريبا.
- حصة كل من العمل ورأس المال المادي في الدخل الوطني ثابتة تقريبا.

[1]- كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي،مبادئ علم الاقتصاد،الطبعة الأولى،دار الصفاء ،عمان:الأردن ،2013،ص281.
[2]- محمود الوادي وآخرون،الأساس في علم الاقتصاد،الطبعة العربية،دار اليازوري، عمان:الأردن،2007،ص 331.
[3]-محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،التنمية الإقتصاية ومشكلاتها،دار التعليم الجامعي ،الإسكندرية:مصر،2013،ص 86.

– معدل نمو الإنتاج الفردي يتغير بشده من بلد لأخر.

أما سيمون كزنتش فقد حدد خصائص النمو الاقتصادي لمعظم الدول المتقدمة فقد قادنا للأسباب التي كانت وراء هذا النمو في النقاط الموجزة التالية:

– المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني.

– المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج.

– المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد.

– ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية و المواد الخام.

المطلب الثاني : قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

أولا : قياس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فان الناتج المحلي الإجماليPIB المؤشر الأكثر انتشارا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "القيمة الاسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فتره زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة "باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فان قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فان هذه المقاييس من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1- المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي،أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع اغلبها إلى سوء التقدير،أوإغفال اثر التضخم ،أوإغفال نسب التحويل في ما بين مختلف العملات،إلى انه لا يزيل أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، يمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاوله الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المعادلات النقدية للنمو كما يلي:

1-1- معدلات النمو بالأسعار الجارية :عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات

معينه استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

1-2- معدلات النمو بالأسعار الثابتة: حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال ،وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة اثر التضخم، وذلك بالاعتماد على سنه مرجعيه تدعى سنه الأساس.

1-3- معدلات النمو بالأسعار الدولية: عند أجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة اثر التضخم إلى ما يعادلها بعمله واحده عاده ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

2- المعدلات العينية للنمو: مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجه تقارب معدلات نمو الدخل والناتج ،أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقتها بمعدلات النمو السكاني،ونظرا لعدم دقه استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي ومن بينها على سبيل المثال: عدد الأطباء لكل نسمه، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

3- مقارنه القوه الشرائية: تستخدم المنظمات وهيئات الدولية مقياس قيمه الناتج الوطني مقيما بسعر بالدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لي بلدان العالم، تقوم بترتيب البلدان من حيث التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس،ومن عيوب ذلك المقياس انه يربط بطريقه تعسفية بين قوه الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية ، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا المقياس يخفي القيمةالحقيقية الاقتصاديات الدول النامية ، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوه الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى (حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحده واحده من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى)

ثانيا: عوامل النمو الاقتصادي

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في أراءهم من الأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

01–اليد العاملة: يمثل عنصر العمل اهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فتره المدرسة الكلاسيكية) حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق،إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثماريه في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، ولا شك في أن هذين العاملين (التعليم والتدريب) يساعدان كثيرا على رفع إنتاجيه القوة العاملة.

02–رأس المال: وهو عبارة عن سلعه تستخدم في إنتاج سلعة أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات او كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجه التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البناء المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية و زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.فالتراكم الرأسمالي يزداد بزيادة المخزون المادي لدى أي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع للجزء من دخله في مرحله ما وادخاره (أي عدم استهلاكه)، ومن ثم تحويل هذه المدخرات إلى وجوه استثمارية منها صناعة الأدوات والمعدات التي تساعده على زيادة إنتاجه.

03–التقدم التقني: ويقصد به التغير في الحالة العلمية نتيجة الاختراعات والاكتشافات العلمية والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، أي يمكن استخدامها في الإنتاج الواسع وبتكلفه معقولة تتناسب مع مستوى الأسعار السائدة أو القدرة لشرائية في المجتمع.[1]فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عمليه الإنتاج سيساعد على النمو الاقتصادي أفضل من الزيادة في رؤوس الأموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة أشياء عديدة تتمثل في الاختراعات الجديدة ، الطرق الفنية الجديدة للإنتاج ، التحسن في التنظيم والإدارة،إدخال التحسينات في انظمه التدريب والتأهيل.

إن العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي،وإنما نعتبرها العوامل المباشرة في تحديد النمو الاقتصادي ،إنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والثقافي اللذان يلعبان دور مهما في تحديد سرعه النمو الاقتصادي.[2] فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني لمجتمع ما والمستوى التقني لهذا المجتمع ومن هنا يتبين لنا أن معرفه اثر تطور تراكم رأس المال أو التقدم التقني أو حجم اليد العاملة على الإنتاج لوحدها لا تكشف لنا كافه محددات النمو الاقتصادي، وإنما هناك أمور أخرى كثيرة غير مباشره يمكن أن تؤثر في عمليه النمو الاقتصادي.

[1]- نزار سعد الدين العيسي،اباهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي،مبادئ وتطبيقات،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان:لأردن،الطبعة الأولى،2006،ص:44

[2]- كلاوس روزا،ترجمة عباس علي ،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي،منشورات جامعة فايونس،تونس،الطبعة الأولى،1990،ص:12.

المطلب الثالث : النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية

لقد اختلفت و تعددت الدراسات التي تناولت موضوع النمو الاقتصادي من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية، ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

1 – النموذج الكلاسيكي وتحليله للنمو الاقتصادي[1]

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار، عدم خضوع العمال للخداع النقدي. قانون ساي Say "للمنافذ" الذي يقضي بان العرض يخلق دوما طلبا مساويا له، مبدأ حياة النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات. فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم ،ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون **ساي** للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، وان حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق آو جهاز الأسعار.
- ثبات سرعه دوران النقود على الأقل في المدى القصير.
- –ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينه دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل وقد قادهم ذلك الاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر اثر التغيرات التي تحدث في كميه النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ويطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة داله الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي).

[1]-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعة الثالثة 2008 -ص 10.

2 – النمو الاقتصادي في ظل التحليل الكينـزي

تعتبر النظرية الكينزية أول نظريه شامله ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفيه تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي. وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية:

– لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بان العرض يخلق معه الطلب، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.

– إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطيه المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة،وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة و التي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية.

– يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو **متغير نقدي** حيث يمثل سعر الفائدة تكلفه اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفه الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص[1].

3– النمو الاقتصادي في إطار المدرسة النقدية **Monétaristes**:

لقد اعتبر فريدمـان نظريتـه هي بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر **I.Fisher :MV=PT** بحيث :

M : تمثل الكتلة النقدية

V : سرعة الدوران

P : المستوى العام للأسعار

T : الزمن

وأوضح فريدمان بأن نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فشر هي ليست نظريه للإنتاج ولا للدخل والأسعار، وإنما هي في الأساس نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

– يرى أصحاب مدرسه شيكاغو أن التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كميه النقود بسرعة اكبر من نمو الإنتاج، كما اعتقدوا أن النقود هي المتغير الاستراتيجي في تقلبات النشاط الاقتصادي وان التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

– ينظر النقديون إلى السياسة النقدية على أساس أنها الأداة القوية والفعالة إلى ابعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1]-بن عزوز بن علي، مرجع سابق ،ص،15.

– تمارس النقود أثرا مباشر وهاما على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة.

إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كميه النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات[1].

[1]– احمد أبو الفتوح علي الناقه،" نظريه النقود والأسواقالمالية– مدخل حديث"، مكتبه الإشعاع الفنية،الإسكندرية:مصر–الطبعةالأولى 2001 ،ص 360.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات التي تربط بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما تضمنه من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من داخل الدول إلى خارجها، وأيضا لما تخلقه من علاقات في الإقتصاد الكلي، وتعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي حيث ترتبط ارتباطا وثيقا مع الناتج المحلي الإجمالي، وسنركز في هذا المبحث على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادي وفي تحديد الدخل المحلي ويعتبر الكلاسيك هم الأوائل الذين تنبؤا بالدور الأساسي لحرية التجارة الخارجية في تحفيز الأداء الاقتصادي وزيادة الدخل المحلي وفي زيادة التراكم الرأسمالي وتكوين ثروة الأمم، أما النموذج الكينزي فيوضح كيفية تحديد الدخل الوطني التوازني في حالة الاقتصاد المفتوح.

المطلب الأول: دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

في سبيل تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي طرح الاقتصادي الأمريكي ميشيل تودارو في كتابه المعروف التنمية الاقتصادية الخمس الأسئلة التالية:

- كيف تؤثر التجارة الخارجية على معدل وهيكل وسمة النمو الاقتصادي للدول النامية والأقل نموا؟ وهذا ما يسمى تقليديا بالتجارة كمحرك للنمو، وما هي شروط تحقيق التجارة الخارجية لطموحات التنمية؟
- كيف يكمن للتجارة الخارجية أن تعيد توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة بل وبين الدول المختلفة على مستوى العالم؟ وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي والدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة وكيف يتم توزيع المكاسب والخسائر بين الدول؟
- تحت أي شروط أو ظروف تستطيع التجارة أن تساعد الأقل نموا من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية؟
- هل تستطيع الدول الأقل نموا بأفعالها المنفردة تحديد حجم وكمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا؟
- هل على الدول الأقل نموا أن تطبق سياسة التوجه للخارج (حرية التجارة، نقل التكنولوجيا والأفكار، ...الخ) أم تتبنى سياسة التوجه نحو الداخل أم تختار المزج بين السياستين ؟

وأعطى ميشيل تودارو الإجابات والاستنتاجات عن هذه الأسئلة، وفيما يلي نستعرض الإجابات على الأسئلة السابقة:

- بالنظر إلى معدل وهيكل النمو الاقتصادي فإننا نستنتج أن التجارة يمكن أن تصبح محركا وحافزا مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، إذ أثبتت ذلك التجارب الناجحة لكل من : ماليزيا وتايلاند والبرازيل وشيلي وسنغافورة وكوريا الجنوبية، كما يعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس

المال المعطلة، كما تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة عن طريق تحسين أداء الصادرات توفير المال الضروري للدول النامية وزيادة مواردها المالية والمادية النادرة.

– بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه يمكن القول وجود توزيع غير متكافئ على الدول الغنية وداخل الدول الفقيرة وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء، ولا يجب أن نرجع هذا فقط للتجارة الخارجية، بل إنه يرجع أيضا للترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي غير المتكافئ بسبب النظام العالمي الذي تحكم فيه دول قليلة قوية وشركاتها المتعددة الجنسيات.

– بالنسبة للشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة الخارجية من خلالها أن تساعد الدول النامية كي تحقيق مصالحها في التنمية توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية على أن تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية، وخاصة في شكل إزالة الموانع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكثفة وأيضا الحد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة، والتي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي.

– فيما يخص السؤال الرابع لا تستطيع الدول الأقل نموا تحديد مقدار تجارتها عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم الخارجي وذلك لأنهم يفتقرون للموارد والأسواق التي تحقق لهم الاكتفاء الذاتي، بل إنهم يفتقرون أيضا المقومات بقائهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع والموارد الأجنبية، كما أن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية.

– وبالنسبة للسؤال الخامس يرى تودارو من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كل من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية والتعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشكل كبير، إذ أن في الماضي لم تكن التجارة حرة وذلك بالرغم من اقتراحات النظرية النيوكلاسيكية، بينما القليل من الدول حديثة التصنيع قد ازدهرت من خلال نظلم التجارة القائمة، ولم يستفيد الأكثرية إلا استفادة قليلة وظل الباقون في حالة الاعتماد الاقتصادي والتبعية الاقتصادية، وفي ظل الخلل الموجود في القوة والثروة الدولية فإن إتباع سياسات التجارة الحرة وتوزيع أكثر عدالة لفوائد التجارة من المحتمل أن تحولها الدول الثرية والغنية كي ترعى مصالحها الخاصة أو القومية، لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكنا.

أولا : دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية

عندما نتطرق إلى دور الإنمائي للتجارة الخارجية فإننا نعني بذلك دراسة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، إذ تعتبر من الركائز الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث بتفاعلها مع القطاعات الأخرى تساهم في تنمية الدخل المحلي وفي رفع مستوى المعيشي ورفاه في المجتمعات وتقدمها.

وتزداد الأهمية النسبية للدور الأساسي التي تلعبه التجارة الخارجية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث أن هذه الدول هي في أشد حاجة لزيادة حجم تجارتها وتوسيع نمطها حيث تحتاج إلى استيراد السلع والمعدات الرأسمالية ومستلزمات عملية الإنتاجية، وتحتاج أيضا إلى تصريف فائض إنتاجها إلى الدول الأجنبية الأخرى وتتحدد قدرتها على النمو إلى حد كبير على ذلك، ومن هنا كان اهتمام الدول النامية بزيادة صادراتها على حساب وارداتها حيث أنه كلما زادت صادرتها زادت قدرتها على زيادة الاستثمار في العملية الإنتاجية ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال زيادة دخل المحلي.

ومما لا شك فيه أن هناك ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث لا بد أن تؤثر التجارة على التنمية مهما كان هذا التأثير ايجابي أم سلبي، وترجع زيادة أهمية التجارة في الدول النامية إلى اعتبارين أساسيين هما[1] :

الاعتبار الأول هو أن التجارة الدولية تعتبر أحد المحددات الأساسية للنمو في الدول النامية، حيث أن الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية تضع برامج التصنيع والأخذ بأساليب إنتاجية متقدمة في كل مجالات الإنتاج، ويفرض عليها بشكل أساسي استيراد ما تحتاجه من السلع الاستثمارية ومن السلع اللازمة لتنفيذ هذه البرامج، وهنا تستطيع أن تؤدي التجارة الخارجية دورا هامة للدول النامية بل إن هذا يعتبر في نظر الدول الدور الأساسي للتجارة الخارجية وعلى ذلك تعتمد قدرة هذه الدول على النمو إلى حد كبير على مدى مقدرتها على الاستيراد، ومن هنا كان اهتمام هذه الدول بزيادة صادراتها والحيلولة دون تدهور معدلات تبادلها حتى تظل مقدرتها على الاستيراد مرتفعة، ولذلك لا يبدو غريبا أن نلاحظ في الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي في الدول المتخلفة وجود علاقة واضحة بين القدرة التصديرية للدولة وبين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو، وتعتبر هذه الملاحظة الأساس في نقد نماذج الإجمالية من طراز Domar Harrod ومدى صلاحيتها للدول النامية، فهذه النماذج تربط النمو بالادخار الذي تنظر إليه كنسبة من الدخل المحلي،

[1]–عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية: مصر، 1998، ص 313-315.

وحقيقة الأمر أنه في ظروف دول نامية الكثيرة لا يتوقف الادخار (الاستثمار) على الدخل وحده وإنما على حجم الصادرات أيضا، بمعنى أنه كلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ونشير هنا إلى أن دور التجارة الدولية في زيادة معدل النمو وحجم الدخل المحلي للدول النامية يختلف اختلافا جوهريا عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية، فالمضاعف الكينزي يعمل في إطار مختلف تماما عن الإطار الاقتصادي للدول النامية، فالفرض الأساس وراء كينز هو وجود طاقة إنتاجية معطلة أما في الدول النامية فالأصل أنها تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ومن ثم فإن مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول، في حين أن التجارة الخارجية تزيد من طاقة الدولة الإنتاجية عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت وهذا ما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترة اللاحقة، وعلى ذلك فالتجارة الخارجية تزيد من الدخل المحلي بعلاقة من نوع المعجل وليس من نوع المضاعف، ومع ذلك فمن الممكن أن تعرف الدول النامية وجود بعض الطاقات معطلة في المشروعات التي تعتمد على السلع الوسيطة المستوردة وهذا ما يؤدي إلى قبول فكرة مضاعف الاستيراد .

والاعتبار الثاني هو أن التخصص الدولي أمر ضروري لزيادة الكفاية الإنتاجية بعد إرساء الأسس الصناعية للدول النامية، وهنا يعتقد البعض أن الدول النامية بحاجة إلى مراعاة نوع من التخصص الدولي دون الاستناد إلى مذهب النفقات النسبية في صورته التقليدية لتحديد هذا التخصص، فأغلب الدول النامية لا تملك الوفرة في الموارد والاتساع في حجم السوق بما يسمح لها بزيادة الإنتاج في كافة الفروع، حيث إذا صلح ذلك بالنسبة لبعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتي فإنه لا يصلح للدول النامية الأخرى، وعلى هذه الدول أن ترفض فكرة الاكتفاء الذاتي وأن تباشر نوعا من التخصص الدولي في الإنتاج الذي تتمتع فيه بميزة نسبية، ولتحديد الميزة النسبية فإنه لا يكفي الاعتماد على الأثمان كما تظهر في السوق، ولذلك فإنه يجب تصحيح هذه الأثمان بالعناصر الأخرى مثل الوفورات الخارجية ومزايا الإنتاج الكبير، ولكن ينبغي في جميع الأحوال على الدول النامية أن تترشد بفكرة المزايا النسبية بعد تعديلها لاختيار فروع الإنتاج، ومنها يظهر أن أهمية التجارة الدولية والتخصص الدولي لا تقل أهمية لدى الدول النامية .

ثانيا : التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

هناك علاقة متبادلة بين التجارة الخارجية والنمو، وهناك اتجاهان في ذلك، الاتجاه الأول يرى أن التجارة الخارجية تعزز معدل النمو، وبالتالي فإن السياسة الصائبة هي بالعمل على زيادة الصادرات مما يؤدي إلى زيادة معدل النمو، والاتجاه الآخر يرى أن الأولوية يجب أن تكون للعمل على زيادة معدل النمو من خلال التركيز على القطاعات السلعية مما يؤدي لاحقا إلى زيادة الصادرات وخفض الواردات، فبالنسبة للاتحاد الأول الذي يرى أهمية

التجارة الخارجية للنمو الاقتصادي فيعتقد أن هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن زيادة الصناعات الموجهة للصادرات يؤدي إلى زيادة فرص العمل وزيادة الأجور، بالإضافة إلى التأثيرات غير المباشرة مثل التأثيرات على الإنتاجية وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وهناك العديد من الدراسات وخاصة من البنك الدولي ومنظمة التعاون الأوروبي للاقتصاد والتنمية التي تؤكد على دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو وأنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل.

وعلى الجانب الآخر هناك من الاقتصاديين من يرى أن هدف زيادة الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات، وفي دراسة شملت تجربة 65 دولة نامية شهدت أسرع معدلات النمو خلال الفترة (1975-1994) تم التوصل إلى أن دولتين فقط من هذه الدول وهما مصر وإندونيسيا قد شهدتا انخفاضا في نسبة الصادرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في حين شهدت باقي الدول ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى 10 % لذلك يرى البعض أن ارتفاع الصادرات يحفز النمو، بينما استخدم معارضي هذه المقولة إحصائيات أخرى توضح أن هناك من الدول التي ارتفعت فيها الصادرات بينما لم يؤدي ذلك إلى زيادة في معدل النمو تتناسب مع الزيادة في الصادرات، مما أدى إلى التوصل إلى استنتاج مفاده أن الدول التي تشهد معدلات نمو مرتفعة تميل إلى أن تحقق أيضا نسبا مرتفعة للصادرات إلا أن العكس ليس صحيحا.

ومن سلبيات التجارة الخارجية قد تكون سببا لتراجع معدل النمو إذا كانت الصادرات لا تنمو بالمعدل الكافي الذي يحقق في بقية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي يكون الاعتماد في عملية التنمية على التمويل الداخلي للاستثمار وفي حالة عدم كفاية الادخار المحلي يمكن اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الاعتماد على المساعدات والديون الخارجية، مما قد يؤدي إلى زيادة الديون.

و خلاصة لما سبق يمكن إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

- عملية التنمية والنمو الاقتصادي تتطلب توسعا في إقامة المشاريع والبرامج لتحقيقها، هذا ما يتطلب توفر معدلات والآلات وسلع رأس مالية مختلفة، وهذا غير موجود في الدول النامية مما تتجه إلى استيرادها من الدول الرأسمالية المتقدمة، أي يعني اعتماد التنمية على التجارة الخارجية لتوفير السلع المادية .
- إن إنتاج السلع والخدمات وزيادة في الإنتاج التي تتضمنها عملية النمو والتنمية الاقتصادية يقتضي استيراد مستلزمات وعناصر الإنتاج اللازمة من الخارج، أي الاعتماد على التجارة الخارجية للحصول عليها.

- إن التطور النسبي في الإنتاج والدخول وما يرافقها من زيادة في فرص العمل يؤدي بضرورة إلى زيادة الاستهلاك، مما يجعل الدول النامية في حاجة إلى الاستيراد سلع الاستهلاكية تشتد بتزايد وتسارع خطوات التنمية.
- إن توسيع السوق الخارجية من خلال التجارة الخارجية يؤدي إلى توسيع الانتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي.
- تتضمن عملية النمو والتنمية الاقتصادية تطوير نسبي لمستويات الحياة بكافة جوانبها مما يؤدي إلى تغيرات في الأذواق وأنماط الاستهلاك، وانتشار التعليم والوعي من خلال وسائل الاتصال السريعة والمتنوعة يؤدي إلى تزايد الاستهلاك، وتغطي هذه الزيادة عن طريق الاستيراد من الدول المتقدمة .

المطلب الثاني: النموذج الكينزي للاقتصاد المفتوح

سنحاول في هذا المطلب إبراز دور التجارة الخارجية في تحديد الدخل المحلي لاقتصاد مفتوح من خلال استعراض النموذج الكينزي، ويتكون قطاع التجارة الخارجية لأي اقتصاد دولة من تجارة رؤوس الأموال وتجارة السلع والخدمات التي تنتجها ولكنها تستهلك من قبل مستهلكي الدول الأخرى وتسمى بالصادرات X ومن السلع والخدمات التي يستهلكها داخل الدولة دون أن يقوموا بإنتاجها أعوانها وتسمى بالمستوردات M .

أولا : عرض نموذج الاقتصاد المفتوح:

يتكون مستوى الطلب الكلي لاقتصاد مفتوح من انفاق استهلاكي c وانفاق الاستثماري I وانفاق حكومي G بإضافة إلى صافي الطلب الخارجي NX (صافي الصادرات) الذي يشير إلى الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة المستوردات (X-M)، وبالتالي فإن معادلة الطلب الكلي تصبح[1]

$$AD = C + I + G + NX \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (01)$$

ومن خلال التوازن السابق يمكن تحقيق المعادلة[2] :

$$S+TA+ M = I+G+TR+X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (02)$$

الجزء الأيسر من المعادلة رقم (02) يمثل ذلك الجزء من الدخل الذي يتسرب من تيار الإنفاق إما في شكل مدخرات أو في شكل ضرائب تدفع للحكومة ومبالغ تدفع للخارج ثمنا للواردات. و بطرح الاستهلاك (C) من الطرفين وافتراض أن ميزانية الحكومة متوازنة أي (G+ TR – TA) فإننا نصل إلى المعادلة التالية:

[1]-Fréderic S. Mishkin, Macroeconomics, Pearson Education, United States of America, 2012, P 228.

[2]–تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 226.

$S-I = NX$ ..... (03)

تبين لنا المعادلة رقم (03) أنه في حالة زيادة الادخار على الاستثمار لأي فترة فإن الميزان التجاري يحقق فائضا، وبالمقابل في حالة زيادة الاستثمار على الادخار لأي فترة فإن الاقتصاد الذي يحقق عجز في تجارته الخارجية من السلع والخدمات، وتتضمن هذه النتيجة أن دولة التي تحقق فائض تجاريا تمتلك فائض في الادخار وتراكم من أصولها الأجنبية في مقابل تحقق فائضا في صادراتها، وبالتالي فإنه يمكن اعتبار أن ميزان تجارة السلع والخدمات ($X - M$) يمثل التغير في صافي دائنية أو مديونية الدولة مع العالم الخارجي الذي هو عبارة عن صافي الاستثمار الأجنبي للدولة، وباستخدام هذه النتيجة فإنه يمكن تحويل المعادلة رقم (03) إلى علاقة تمثل التطابق المشهور بين الادخار والاستثمار:

$S=I+(X-M)$ .....(04)

المعادلة رقم (04) تبين أن الادخار الكلي يجب أن يساوي الاستثمار الكلي بقسميه المحلي والأجنبي. لكي نستطيع استخدام هذا النموذج في تحديد مستوى الدخل التوازني للاقتصاد المفتوح لابد من تحديد مستوى الاستيراد ومستوى التصدير، نفترض هنا أن الصادرات X متغير خارجي وثابت (يتحدد بعوامل خارجية مثل الدخل والذوق للدول الأجنبية ..... الخ) وبالتالي فإن الصادرات مستقلة عن مستوى الدخل المحلي، أما المستوردات فنفترض أنها تعتمد على مستوى المحلي للاقتصاد المحلي كالتالي [1]:

$M=a+ mY$ ..... (05)

حيث ان m تشير إلى التغير في المستوردات بالنسبة إلى التغير في الدخل المحلي وتسمى بالميل الحدي للاستيراد.

ثانيا : توازن الاقتصاد المفتوح:

يمكن الوصول إلى مستوى الدخل التوازني عند تساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي للاقتصاد المفتوح، ويكون لدينا :

$Y=C+I+G+X-M$.....(06)

وبالتعويض للواردات والاستهلاك بقيمهم في معادلة رقم (06) يكون لدينا :

$Y = a + c(Y-TA-TR) + I + G + X + Y$

وبتبسيط المعادلة السابقة نحصل على علاقة الدخل التوازني في الشكل التالي :

$Y =1/S + ct + m .[a-cTA + CTR +I+G+X]$.....(07)

[1] -بيرش السعيد، الاقتصادي الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 177.

المعادلة رقم (07) تبين أن الدخل التوازي يساوي حاصل ضرب مضاعف الاقتصاد المفتوح (مضاعف التجارة الخارجية)$1/S + ct + m$ مضروبا في مكونات الانفاق الكلي المستقل ($a-cTA+CTR+I+G+X$)، أي تغير يحدث في مكونات الانفاق الكلي المستقل سوف يسفر عنه تغير في الدخل يكون مساويا لهذا التغير مضروبا بالمضاعف، فمثلا زيادة في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل على النحو التالي :

$$Y = 1/s + ct + m.AX1$$

ومنه فإن مضاعف الصادرات (التجارة الخارجية) هو: $Y = 1/s + ct + m.AX1$

وبناءا على النتائج السابقة يمكن القول أنه كلما كان ميل الحدي للواردات كبيرا كلما كان مضاعف التجارة الخارجية صغيرا، وكلما كان التوسع في الدخل صغيرا نتيجة لزيادة مستقلة في الإنفاق الكلي لأن الواردات تمثل تسربا.

المطلب الثالث: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الأبحاث والدراسات التي تبرز العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية بمختلف مكونتها (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هاته الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه النماذج والدراسات نذكر منها :

1- التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في نظرية النمو الداخلي :

بدأ تطورات نظرية النمو الداخلي برومر و لوكاس وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الايجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي التي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال[1] :

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير ؛
- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج؛
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في انتاج المدخلات الوسيطة؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

[1]-خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 180.

وتبحث هذه النظرية بشكل تفصيلي وبمزيد من الدقة على أقل قدر ممكن من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل، وبشكل محدد تبحث عن تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغير التكنولوجي الداخلي .

2 – نموذج هاري جونسون JOHNSON[1]

يعد جونسون من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية، حيث يدرس تأثير مختلف أنواع النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية ويميز ثلاث أنواع نمو محايد ونمو له اتجاه داخلي ونمو له الخارجي.

وحسب جونسون يكون نمو حيادي عندما تكون زيادة الدخل الوطني ناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعندها تكون زيادة في الواردات أكبر نسبيا من زيادة في الدخل أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع فالنمو يقال أنه مؤيد للتجارة، والعكس عندما تكون زيادة في الواردات أقل نسبيا من زيادة في الدخل أي أن التبعية الاقتصادية للبلد تتناقص ويقال أن النمو مضاد للتجارة، ويذكر بالإضافة إلى هذه الحالتين للنمو يمكن أن يصبح فوق مؤيد للتجارة إذا كانت الواردات تمتص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن الطلب على المنتجات المحلية يتناقص أو النمو يصبح فوق مضاد للتجارة إذا كان أغلبية الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من السلع المحلية.

وفي هذا الإطار بحث جونسون عن تأثير الأنواع الثلاثة للنمو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج به عاملين الإنتاج رأس المال والعمل ويضم بلد صناعي والآخر زراعي ومنتوجين، منتوج صناعي له طلب مرونة مرتفع والمنتوج الآخر زراعي يمثل الأغذية الطلب عليه غير مرن، ووجد أن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليا بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلب، والأثر المركب من هذين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير الأثرين في نفس الاتجاه فإن الأثر المركب يكون بوضوح مؤيد للتجارة أو ضدها، وفي حالة التغيرات المتعاكسة فإن الموازنة البسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

ويرى جونسون أنه إذا ارتفع مثلا حجم رأس المال، فإن اليد العاملة تنتقل من الصناعات التي تستخدم كثافة العمل نحو الصناعات التي تستخدم بكثافة رأس المال وحتى جزء منه يغادر الصناعات الأولى للتوظيف في الثانية،

[1]–للمزيد من التفصيل أنظر: دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 90-91.

هكذا تراكم رأس المال يجلب انخفاض للإنتاج الزراعي وارتفاع الإنتاج الصناعي، حيث هذا تراكم سيكون له أثر ما فوق مؤيد للتجارة في البلدان الصناعية وأثر ما فوق مضاد للتجارة في البلدان الزراعية.

ويعتقد جونسون أن الأثر على الاستهلاك ليس مشابها حيث بتراكم رأس المال ترتفع نسبة الدخل المنفق على المنتجات الصناعية وسيكون له أثر مضاد للتجارة في البلدان الصناعية، وأثر مؤيد لتجارة في البلدان الزراعية مادام أن التأثيرات المتبادلة للإنتاج والاستهلاك مكنت من استنتاج أن الأثر النهائي سيكون في البلدان الصناعية بين مؤيد للتجارة ومضاد لها، بينما في البلدان الزراعية بين ما فوق المضاد للتجارة ومؤيد لها.

3- نموذج كندلبرجC.KINDELBERGER [1]:

يرى كندلبرجر أن التجارة وسيلة من شأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادي، ووفقا لذلك يجب عليها أن تعتمد على قطاع التصدير، وانتهاج إستراتيجية متوجهة نحو الخارج وفي هذا المجال يقول كندلبرجر على الأعوان الاقتصاديين إتباع القاعدة الاقتصادية التي تتوجب منهم الشراء من الأسواق الرخيصة والبيع في الأسواق المرتفعة الثمن سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.

كما يعرض كندلبرجر آلية عمل نموذج التجارة محرك للنمو التي تؤدي إلى نمو الصادرات، ومن ثم بروز قطاع الصادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصادرات أو سبب ارتفاع دخول عناصر المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسمح كذلك باستغلال وفرات الحجم والإنتاج حسب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضا في الأسعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكمي، فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أساليب التقنية المتقدمة وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين الفرص الاستثمار المتاحة.

ويرى كندلبرجر إن تدفق الاستثمار ورأس المال الأجنبي الناتجين عن الحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى استغلال أكبر للإمكانيات الاستثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى كما أن توسيع قطاع التصدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشغيل فيه وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن النمو قطاع التصديري يؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف ومن ثم يصبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج التجارة محرك النمو من شأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السلع التي

[1]- للمزيد من التفصيل أنظر: دليلة طالب، مرجع سابق، ص 92-93

لديها قدرة ضعيفة على تحقيق التقدم فيها والمتمثلة في المواد الأولية من السلع الرأسمالية والاستثمارية من الدول التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسمح لها باستيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة، من ذلك فإن إستراتيجية التنمية المتوجهة للخارج ستسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.

خلاصة الفصل:

إن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤثرا على قدره الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤثر بالإمكانيات الإنتاجية وقدرة الدولة على تصدير والاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال.

من خلال تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية تبين أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع وتميل الى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا، كما تعتبر التجارة الخارجية احد حقول النمو الاقتصادي وذلك من خلال الصادرات التي تمثل منفذ لتصريف الإنتاج عبر الأسواق الخارجية وبالتالي التأثير على حجم الإنتاج والعمل فضلا عن تحقيق مورد من الصرف الأجنبي بالإضافة إلى الواردات التي تغطي الاحتياجات المحلية غير المشبعة والملاحظ انه كل ما كانت التجارة الخارجية اقل تقييدا كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي ترتفع معدلات النمو الاقتصادي .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة: الجزائر 2000-2020

تمهيـد:

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وقد اهتمت هذه الدراسات النظرية والتطبيقية لتحديد دور التجارة الخارجية في عملية النمو الاقتصادي والتنمية، ودلت نتائجها رغم الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها وأساليب تحليلها على الدور الايجابي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي.

لقد ساعدت برامج دعم النمو الاقتصادي في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة المالية ولو بشكل نسبي منها بتحسين المستوى المعيشي للأفراد و إنشاء بنية قاعدية وبناء هياكل ومؤسسات ومختلف المشاريع المتمثلة في إنشاء الطرق والجسور وبناء المطارات والمستشفيات وربط السكنات بالغاز الطبيعي والكهرباء وكذلك انجاز المشاريع الضخمة.

وسنحاول في هذا الفصل تبيان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام معطيات ملخصة في جداول، أخذت من قاعدة بيانات لديوان الوطني للإحصاء وعدة مواقع في الانترنت للفترة 2000-2020 من حيث اختبار العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وقد قسمنا الفصل الأخير من بحثنا إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التجـارة الخارجية فـي الجزائر2000-2020.

المبحث الثاني: برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر2000-2020.

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي2000-2020.

المبحث الأول: التجـــــارة الخـــــارجيـة فـي الجـزائــر

إن أهمية التجارة الخارجية كبيرة في العالم كله والجزائر تشارك في هذا الاهتمام، حيث سعت منذ استقلالها إلى بناء اقتصادها وذلك بالارتكاز على قطاع التصنيع الذي يتطلب معدات وتجهيزات وتكنولوجيا عالية، إذا وجب عليها زيادة الرصيد من العملات الصعبة المتأتية من تصدير المحروقات، وبالتالي فان تطور التجارة الخارجية يساعد على الرفع من مستوى الاقتصاد الوطني فالنمط التجاري كان نمط حر لكن بخاصية أساسية ، اغلب المعاملات الاقتصادية تتم بين الجزائر وفرنسا، بعدها اختارت الجزائر النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي لم يكن اقتصاد مغلق وبعد الثمانينات كان ما يسمى بأول انفتاح للتجارة الخارجية وفق التسهيلات والتسريحات المسبقة بعدها ساده حاليا في الجزائر اقتصاد تجاري مفتوح وفقا لشروط صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: مراحل سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

نحاول في ما يلي التعريف بمراحل تطور التجارةالخارجية في الجزائر منذ الاستغلال إلى غاية مرحله الانفتاح التجاري في ظل اقتصاد السوق[1].

المرحلة الأولى 1963–1970:

هذه المرحلة عرفت سلسلة من الإجراءات كانت تهدف لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية وتخليصها من التبعية للقوى الاستعمارية، وهذا بإقامة علاقات اقتصاديه أوسع مع البلدان الأخرى كما تمثلت لأدوات المستعملة في هذه المرحلة في الحرية من جهة ونظام الحصص الاتفاقيات الثنائية من جهةأخرى.

المرحلة الثانية 1971–1977:

تميزت هذه المرحلة باحتكار مسير من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، و رقابه مقيدة للتجارة الخارجية لاسيما في ما يخص الاستيراد وتتمثل هذه القيود أساسا في:

- تفويض الإدارة بمتابعه العمليات التجارية الوطنية في إطار العلاقات ما بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.
- إقرار التراخيص الإجمالية للواردات وتتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئة المستفيدة من الواردات.
- التخلي عن العمل بكافة النصوص التي جاءت مباشره بعد الاستقلال، وهذا عملا بالنصوص التنظيمية التي صدرت بغية تغطية كافة المبادلات في إطار السياسة الاقتصادية المنتهجة.

[1]-محمود حميدات ،مدخل إلى التحليل النقدي،دار هومة للنشر،الجزائر،سنة 1996 ص 15.

المرحلة الثالثة: احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1978–1987[1]:

عرفت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على القانون المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية والذي يقصد منه إقصاء المتعاملين الخواص من مجال التجارة الخارجية كما حدد فتره انتقالية تميزت بتوسيع النظام السابق للواردات، ليشمل مجال الصادرات، وبهذا الإجراء أصبح النشاط التجاري الذي لا يخضع لنظام الاحتكار خاضعا لنظام التراخيص.

1– حصص الاستيـــــــراد:

تلجأ الدول إلى الوسائل التجارية في فرض قيود على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي مستخدمة في ذلك حصص، وهي عبارة عن قيود على الاستيراد و أحيانا على التصدير حيث أن السلطات تحدد الكميات التي يمكن استيرادها من السلع خلال فترة معينة ويؤدي نظام الحصص وظيفة مماثله لوظيفة الرسوم الجمركية.

وضعت الجزائر الإطار العام لحصص الاستيراد حسب المرسوم سنة 1963 وهو يعمل على تحديد مسبق لكمية السلع المستوردة، وقد شرع تطبيقه رسميا في جوان سنة 1964إن هذا الإجراء المطبق على السلع يقوم على احترام بعض الحدود الكمية فيما يخص استيرادها وهذا لغرض تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

– تمثل سياسة نظام الحصص تجربة رقابة المبادلات الخارجية لصالح خدمة التنمية و تحكم الدولة في توجيه تيارات الاستيراد حسبه كل منتج ومنطقه.

– الإشراف على اقتصاد العملة الصعبة، توزيعها حسب الضرورة ومن ثم تمكن للدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المتساوية وكذلك المحافظة على نظام التشغيل.

– تحاول الدولة من وراء ذلك الحصول على ميزان تجاري متوازن من جراء معاملاتها الخارجية.

من هنا يمكن أن نضع إطار حصص الاستيراد يستجيب في كل الحالات لمحاولة إلزامية إلى تخطيط الواردات الجزائرية.

لقد عمل هذا القانون على تكريس احتكار الدولة الشامل على إجمال عمليات التجارةالخارجية.

ا– على مستوى الاستيراد:

جاء هذا القانون لتكريس ثلاث مفاهيم:

1– المتعامل حسب مفهوم القانون:

[1]-محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره ص 16.

فالدولة تمارس الاحتكار عن طريق وسيط والوسيط هو كل تنظيم عمومي له صفة وطنية، وبصورة عامة هو لكل مؤسسه اشتراكية ذات طابع وطني بما في ذلك الدواوين والهيئات العمومية و الإدارية.

2– نظام AGI (الرخصة الإجمالية للاستيراد):

وجاء تدعيما للإصلاح 1974بالتزاميه اللجوء إلى**AGI** مع التوطين لدى البنك ويكون مبلغ الرخصة موزع حسب الوضعية في التعريفة الجمركية و أي محاوله تغيير هذه التعريفة إلى وضعية أخرى من طرف المؤسسة فتعتبر مخالفة.

2–1– رخص, إجمالية للاستيراد خاصة بالقواعد المنتجة:

وتقدم هذه الرخصة للقطاعات الإنتاجية أي التي تقوم بتحويل المواد التي تستوردها من الخارج، وهذه الرخصة لها نظامها الخاص حيث أنها تسمع بتحويل الاعتمادات المالية من مركز إلى آخر بدون رخصة مسبقة من كتابه الدولة الخارجية.

و المواد التي تسوق في إطارها لا يمكن أن تسوق على حالتها إلى موجب رخصة استثنائية مقدمة من طرف كتابة الدولة للتجارة الدولية.

2–2– رخصة إجمالية للاستيراد خاصة بالقطاع التجاري:

يقدم هذا النوع المؤسسات الاحتكارية ذات النشاط التجاري كمؤسسة التموين الغذائية (EDIPAL) والمؤسسة الوطنية للشاحنات الصناعية (SNVI) فكلتا المؤسستين تحتكر نوع من البضاعة التي تشتريها ثم تعيد بيعها على حالتها الأصلية في هذا النوع لا يسمح التحويل بين المراكز إلا بموجب رخصه من كتابة الدولة للتجارة الدولية.

3– مبدأ إلغاء الوسطاء:

مفهوم الوسيط في التجارة الخارجية هو كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بإعداد التفاوض والاتفاق أو تنفيذ صفقة أو عقد يحصل من خلاله على المقابل أو الامتياز من أي طبيعة كان لفائدة طرف أخر، أي أن الوسيط هو المتعاقد لصالح متعامل عمومي وطني.

إذا تم استبعاد وإلغاء هؤلاء الوسطاء كونهم أصبحوا يمثلون مصدر تكاليف مرتفعة تنعكس على أسعار الشراء وعليه أصبحت الدولة هي الوحيدة التي تقوم بتعويض الاحتكار للمؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الوطني.

أما القطاع الخاص فبإمكانه أن يمول نفسه بنظام الحصص للاستيراد السابق ذكره حيث تتحصل المؤسسات الوطنيةالخاصة بموجبه على المواد الأولية و مواد نصف مصنعة، أمابالنسبة للمؤسسات الأجنبية فيجب أن يكون لها عقد عمل.

ب– على مستوى التصدير:

بالرغم من الاعتماد شبه الكلي للصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات فإن قطاع التصدير قد تم احتكاره بصوره شبه مطلقة من طرف مؤسسة سوناطراك، حيث تراوحت نسبة الصادرات الجزائرية من المحروقات ما بين 97% و99% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

المرحلـة الرابعــة: تحريـر التجـــــارة 1989–2000[1]

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية بداية من سنة 1989 عدة إصلاحات وذلك بصدور العديد من التشريعات والقوانين التي تهدف إلى شروط استقلالية المؤسسات العمومية بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي إذ أنه يعتبر قانون المالية 1990 أول خطوة في اتجاه إلغاء إجراءات النظام القديم التي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد (P. G. I) ميزانية العملة الصعبة وعوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويلي خارجي تحت إشراف البنوك مباشرة، وهذا تكريسا للمبدأ العام الذي يقضي أن الحصول على العملة الصعبة قرار يتخذه البنك باعتباره الهيئة المخولة والتي لها الصلاحيات لذلك ، و باعتبار أن التجارة الخارجية أساسها العلاقات المباشرة بين البنك والمتعامل التجاري.

وهكذا ففي أوت 1990 عن طريق المادة 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 1990، ثم 13 فيفري1991 عن طريق إصدار مرسوم تنفيذي يتعلق بشروط التدخل في عمليات التجارة الخارجية وتقرر تحديدها دون أن تمييز بين متعامل من القطاع العام أو من القطاع الخاص.

ومنذ هذا التاريخ فان البنك يعتبر المنظم الوحيد للتجارة الخارجية التي أصبحت تخضع لمعايير مالية كقدرة المؤسسة على الدفع لدى البنك بالدينار والتي نصت عليها التعليمة 91/03الصادرة في91/04/21 من البنك الجزائري والتي تفرض البحث عن تمويل خارجي للعمليات التي تفوق 02 مليون دولار،

لقد كان اهتمام السلطات خلال هذه الفترة في تحديد التجارة الخارجية، هذه العملية التي جاءت بكثير من الأخطاء للاقتصاد الوطني حيث أنها لم تعطي النتائج اللازمة و المرجوة، فمن جهة مصادرنا من العملة الصعبة كانت تتناقص مع مرور الوقت ، ومن جهة أخرى كان الباب يفتح في كل مرة لأي نوع من الاستيراد مع إمكانية

[1]-محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره ص 17.

الحصول على العملة الصعبة،حيث كان يشترط فقط أن يكون المتعامل الجزائري له القدرة على الدفع بالعملة الصعبة ، و هكذا كانت السوق الجزائرية مكدسة بالمواد الاستهلاكية و النتيجة كانت الاستمرار في المديونية.

ولتفادي النقائص جاءت التعليمة الحكومية 625 لتوجيه وتأطير عمليات التجارة الخارجية حسب الإمكانيات الوطنية من العملة الصعبة، ولهذا تأسست اللجنة (AD-HOC) المكلفة بمتابعة عمليات التجارة الخارجية، وهي ذات طابع انتقالي حيث يكمن دورها في أخذ كل الإجراءات لضمان الاستعمال الأمثل للموارد المالية.

هذه التعليمة جاءت لتضع حد للمعايير السابقة المتعلقة بالحصول على التمويل والتي تعد من صلاحيات البنك بل صلاحيات الدولة اللجنة (AD HOC) ثم إعادة النظر في مجموعه من القوائم المتعلقة بالمواد المرخص استيرادها ، حيث وضعت ثلاث مفاهيم:

1– المواد الاستراتيجية :

تشمل كل ما يتعلق بالمحروقات والمواد المستهلكة الأساسية وكذا عوامل الإنتاج، هذه القائمة تستفيد من الحصول على العملة الصعبة بالدرجة الأولى.

2–المواد المتعلقة بالإنتاج و الاستثمار:

تستفيد من العملة الصعبة عن طريق قروض حكومية أو متعددة الإطراف.

3– المواد الممنوعة من الاستيراد:

وتضم المواد التي لا يمكنها الاستفادة من العملة الصعبة إلا باستعمال الحساب الخاص بالعملة الصعبة مثل: الحافلات، الشاحنات، الآلات الكهرو منزلية..... الخ مواد أخرى لا يمكن استيرادها ولو باستعمال حساب العملة الصعبة الخاص مثل: الفواكه، الجبن ،اللعب.... الخ

في هذه المرحلة سمح الإطار التنظيمي بتسيير الموارد المالية الخارجية بانضباط رغم العلاقة والصعوبات الإدارية التي ترفق بهذه الإجراءات.

إن تخصيص جزء هام من عائدات الجزائر من المحروقات لتسديد الديون الخارجية جعل إمكانية مواجهة الحاجيات الوطنية أمرا صعبا، كما أن عمليه إصلاح الوضعية الاقتصادية باستعمال الموارد الوطنية اثبت الواقع محدوديتها مما أدى بالسلطات إلى اللجوء إلى الحل الخارجي والذي يمثل صندوق النقد الدولي والذي اقترح على الجزائر إعادة جدولة الديون الخارجية، وقد توصلت المفاوضات في افريل1994 إلى اتفاق أولي و هو الذي بمقتضاه تم الاتفاق على برنامج التصحيح الهيكلي، وقد نص على عدة نقاط منها:

- تطوير القطاع الخاص.
- تقليص تدخل الدولة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية في إطار صندوق النقد الدولي.

عرفت هذه المرحلة نتائج سلبية على مختلف الأوضاع سواء الاقتصادية و الاجتماعية، حيث وجدت السلطات نفسها على طاولة التفاوض مع صندوق النقد الدولي للمرة الثالثة، من اجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها، والتي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، والتي تعتبر قيودا تعرقل إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتتمثل هذه القيود في النقاط التالية[1]:

- ارتباط شبه الكلي بقطاع المحروقات والذي يمثل أكثر من 95%من حصيلة الصادرات.
- عجز الخزينة العمومية و هذا ما يحول دون تحقيق وتيرة نمو مرضية.
- عبء من خدمة الدين هذا ما اثر على الصادرات لا سيما بعد انخفاض أسعار النفط مما قلص قدرتها لمواجهة الحاجات الغذائية وكذا التنمية الاقتصادية.

هذه القيود دفعت بالسلطات إلى طلب مساعدات صندوق النقد الدولي من اجل إبرام اتفاق ويتخذ هذا الاتفاق أشكال عديدة تتمحور:

- حول التجار الخارجية عن طريق تخفيض سعر الصرف، وإلغاء الرقابة عن النقد الأجنبي أو تقليصها إلى الحد الأدنى، تحرير الاستيراد من القيود خاصةبالنسبة للقطاع الخاص، وكذلك إلغاء الاتفاقيات التجارية.
- حول علاج مشكل التضخم عن طريق تقليل عجز الميزانية العامة عن طريق تخفيض النفقات العامة، و إلغاء تدعيم السلع.
- حول نقل عوامل الإنتاج من القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق ضمان عدم القيام بعملية التأميم وتقديم ضمانات ومزايا ضريبية للاستثمار الوطني والأجنبي .
- ضمان حرية تحويل الإرباح من البلدان الأصلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وتقليص نشاط القطاع العام واقتصارها على القطاعات الإستراتيجية.

[1]-GuyonarAndréet Etienne Moin ,Commerce Internationnal,deuxiéme édition 1992 p52.

إن النتائج الايجابية التي توصلت إليها الجزائر من خلال برنامج الاستقرار طمأنت خبراء صندوق النقد الدولي وأعطت فرصة أخرى للجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و هذا ما يفسر دخول الجزائر في مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي للتوصل إلى اتفاق لمده ثلاث سنوات 1995-1998 للاتفاق على تسهيل التمويل الموسع قصد تكملة برنامج الإصلاحات الهيكلية، وإعادة الاستقرار للاقتصادي الوطني وتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف.

هذا البرنامج أعطى ديناميكية جديدة للاقتصاد وذلك بتحرير المحيط والمبادرات الحكومية وتشجيع الاستثمار والإنتاج من اجل تقوية مؤسسات القطاع العام، وإرسال نظام الصرف ذلك بإنشاء سوق النقد الأجنبي بين البنوك والذي يمكنها من الاتجار في العملة الأجنبية في ما بينها مع تحديد سعر الصرف عن طريق لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية.

المطلب الثاني: تطور الصادات والواردات في الجزائر.

نتناول تطور المبادلات التجارية للجزائر من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات، ثم نتطرق إلى التوزيع السلعي لها حيث شهدت المبادلات التجارية للجزائر تطورات مختلفة، ولتوضيح هذه التطورات ندرج الجدول

جدول رقم (01) :تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2020

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2000	1.658.525	689.584,00	968.941
2001	1.480.335.8	764.862.4	715.473.40
2002	1.501.191.9	957.039.8	544.152.10
2003	1.902.053.5	1.047.441.4	854.612.10
2004	2.337.447.8	1.314.399.8	1.023.048.00
2005	3.421.548.3	1.493.644.8	1.927.903.50
2006	3.979.003.9	1.558.540.8	2.420.463.10

2007	4.214.163.1	1.946.829.1	2.267.334.00
2008	5.095.019.7	2.572.033.4	2.522.986.30
2009	3.347.636.0	2.854.805.3	492.830.70
2010	4.333.587.4	3.011.807.6	1.321.779.80
2011	5.374.131.3	3.442.501.6	1.931.629.70
2012	5.687.369.4	3.907.071.9	1.780.297.50
2013	5.217.099.8	4.368.548.4	484.551.40
2014	4.917.598.2	4.179.708.3	737.889.90
2015	3.481.837	5.193.460	1.711.623-
2016	3.161.344	5.115.135	1.953.791-
2017	3.857.097	5.099.907	-1.242.810
2018	4.873.960 ,29	5.403.232,97	-529.272,67
2019	4.275.399,03	5.005.302,53	-729.903,50
2020	3.016.678,53	4.360320,30	-1.343.641.77

المصدر :موقع الجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

01– تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي :

نلاحظ من الجدول أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر، حيث كانت تقدر سنة 2001 ب 1.480.335.8 مليون دينار حيث ارتفعت إلى 5.095.019.7مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة % 244، و هذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث ارتفع سعر النفط من16.33 دولار للبرميل عام 2001 إلى94.45 دولار للبرميل

عام 2008، أما سنة 2009 فنلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى دولار للبرميل و بسبب عودة أسعار النفط للارتفاع نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات و بلغت أقصى قيمة لها سنة 2012 حوالي5.687.369.4مليون ، لتعود و تنخفض قيمةالصادرات في السنوات الموالية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و 2010 و السبب يعود في ذلك إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 و الركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016.

وبقيت قيمة الصادرات في تراجع مستمر الى غاية 2020 لتسجل 3.016.678,53مليون دينارياي بتراجع 33%وذلك بسبب تراجع اسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة لتأثير لجائحة كوفيد 19 التي ضربت العالم

كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد السلع المصدرة و مدى وجود طلب عليها، و يعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في صادرات الدولة و هو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية، و إما على وجود تركز كبير لصادرات البلد في عدد قليل من السلع و هو ما يعبر عن زيادة احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين و قلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا إذا كانت لهذه السلع خاصيات محددة كتمتع المصدر بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع [1].

و نجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، حيث كانت قيمتها 1.430.668.00مليون دينارجزائري سنة 2001 أي نسبة 96.6% من الصادرات الجزائرية، أخذت قيمتها في الارتفاع نظرالارتفاع أسعار النفط،إلى أن بلغت 4.970.025.1 مليون دينار سنة 2008 أي % 97.5ثم انخفضت سنة 2009 إلى3.270.227.5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ، %96.9ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى5.057.546.9مليون دينار أي ثم تراجعت إلى4.709.622.4مليون دينار سنة 2014.

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل إلا قيمةهامشية من مجموع الصادرات؛ تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية :

[1]-شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري (نموذج متجهات تصحيح الخطأ)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ال البيت، الأردن 2012، ص29

– المواد النصف مصنعة: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004 حوالي44.311.6 مليون دينار أي بنسبة % 1.9 من مجموع الصادرات،أخذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89.308.4 مليون دينار أي 1.8% من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى50.258.7 مليون دينار أي 1.5% ثم ارتفعت إلى أن بلغت 170.819.6 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة 3.5% من مجموع الصادرات.

– المواد الغذائية : الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و 2014 كانت محصورة بين % 0.1 و % 0.5 من إجمالي الصادرات، و كذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية الصناعية و المواد الخام و الأولية ظلت هامشية لا تتعدى نسبها 0.1% ، 0.4% على التوالي .

إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساع استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، و قدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم و مرافقة الدولة، و من جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية إذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية و مريحة بقدر كاف و هذا التحدي يستوجب :

- تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية.
- اختيار القطاعات أو المنتوجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها.
- تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الدولي.

2 – تحليل تطور الواردات الجزائرية و تنوعها السلعي:

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 ب764.862.4 مليون دينار لتصل إلى 5.193.460.00 مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت % 579 عما كانت عليه سنة 2001 ، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 و هذا راجع إلى أزمة الغذاء العالمية و الارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة % 130 ، الذرة% 31، . الصويا % 87 ، الارز % 74 مع ارتفاع أسعار اللحوم و الدجاج و البيض و مشتقات الحليب، و حتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181%.

ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009-2019) أن الواردات شهدت ارتفاعا ملحوظا، لتصل الى5.005.302,53مليون دينار سنة 2019 لتتراجع الى4.360320,30مليون دينار سنة 2020 اي بانخفاض قدر ب 18% حيث بلغ العجز في الميزان التجاري (1.343.641.77-)مليون دينار سنة 2020.و يمكن إرجاع أسباب ذلك إلى:

•ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من اكبر المستوردين للقمح و السكر و الحليب.

• برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001 .

• الزيادات في أجور العمال و الموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.

• زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، و ضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة، و كما تمثل سلع التجهيز نسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات و هو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة[1].

• ستوفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار البترول، هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدول الصناعية و حدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية و المصدرة للنفط و بالتالي ارتفاع أسعار الواردات .

وعقب انهيار أسعار البترول و تدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

• سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي، و تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي و العملة الأوروبية الموحدة – الأورو - حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6للدولار في 2014 ، لكبح ارتفاع فاتورة الواردات .

• تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.

• إلزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، و سحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط، أما فيما يخص التنويع السلعية للواردات التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في

[1]-فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012، ص 113. 2 - شريفة بوالشعور، مرجع سابق، ص38

الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتوجات المستوردة بالتدرج التنازلي كمايلي :

• تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية و الفلاحية على رأس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276.802.00 مليون دينار بنسبة 36.2 % من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 1.580.689.1 أي نسبة 33.5%مليون دينار جزائري سنة 2014 .

• تحتل المواد الأولية و الخام و المواد النصف مصنعة المرتبة الثانية، حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001بـ 180.627.3 مليون دينار، أي بنسبة 23.6%من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9 مليون دينار، أي ما يمثل % 25.1 من الواردات.

• تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرتسنة 2001 بـ 184.024.2 مليون دينار أي24.1%، واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 مليون دينار أي 18.8%.

• تحتل مجموعة المواد الاستهلاكية غير الغذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت إلى قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 (14.7%) إلى 832.629.7مليون دينار سنة 2014 و هومايمثل17% من الواردات.

• و مواد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى 1.4% و هو ما يعادل10.707.9 مليون دينار سنة 2001 ؛ ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت384.249.5 مليون دينار، أي بنسبة 9.8% سنة 2012 ثم انخفضت إلى231.946.1 مليون دينار، أي 4.9% سنة 2014 .

وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، فقد حقق طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية2014حقق رصيد موجب و هذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول و زيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة2.522.986.30مليون دج، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70 مليون دج، و هذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سنتي 2015 و 2016 حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول من جهة، و ارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، و بالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

3– معدل التغطية (TC):

يمثل معدل التغطية (Taux de couverture) عن نسبة الصادرات (X) إلى الواردات (M) من السلع، و تحسب من العلاقة رقم (1) التالية:

$$TC = (X/M) \times 100 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

هذا المعدل يبن مدى قدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات، فإذا كان هذا المعدل أصغر من المئة (100) فهذا يعني أن قيمة الصادرات لا تغطي قيمة الواردات و لذا يجب على البلد البحث عن موارد أخرى لتمويل وارداته [1].

ينظر عادة إلى الصادرات بأنها أداة دفع لقيمة المستوردات من الخارج، و يمكن أن تشهد المستوردات تقلبا تكون بسبب حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية، و هناك فرض نظري في وجود علاقة طردية بين عدم استقرار حصيلة الصادرات (كمتغير مستقل) وعدم استقرار المستوردات السلعية (كمتغير تابع) في الدول النامية.

ويلاحظ أنه كلما كانت الصادرات عاجزة عن تغطية المستوردات كلما كانت الدولة مدفوعة إلى التبعية المالية للخارج، ويعتبر قياس معدل التغطية (Taux de couverture) أحد المؤشرات الهامة لقياس قدرة الاقتصاد الوطني على انتاج السلع و مواد تصدر للخارج قادرة على تغطية نسبة من احتياجات الدولة التي يتم تلبيتها عن طريق استيرادها من الخارج، والجدول التالي يوضح ذلك .

الجدول رقم 02:تطور معدل التغطية 2000–2020 **الوحدة : نسبة مئوية**

السنة	معدل التغطية TC	السنة	معدل التغطية TC	السنة	معدل تغطية TC	السنة	معدل تغطية TC
2000	240	2006	255.30	2012	145.57	2018	90.22
2001	193.54	2007	216.46	2013	119.42	2019	85.43
2002	156.86	2008	198.09	2014	117.65	2020	69.19

[1]- أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 ، ص 37.

2003	181.59	2009	117.26	2015	67.04		
2004	177.83	2010	143.89	2016	61.80		
2005	229.07	2011	156.11	2017	76		

المصدر: باستخدام العلاقة رقم (1) على جدول تطور حجم المبادرات التجارية للجزائر خلال الفترة 2000-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن نسبة تغطية الصادرات الجزائرية للواردات من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014 تفوق % 100 و هذا يعني أن الواردات مغطاة كليا بالصادرات، و بالتالي نقول أن الصادرات الجزائرية تغطي حاجة الاقتصاد الوطني من المستوردات و أكثر، و هذا ما يفسر الرصيد الموجب للميزان التجاري، حيث بلغت نسبة التغطية أعلى مستوى لها سنة 2006 بنسبة .% 255.30 أما سنتي 2015 و2020 فنلاحظ أن نسبة تغطية الصادرات للواردات أقل من 100% و هذا يعني أن الصادرات لم تغطي الواردات كليا، بسبب انخفاض أسعار النفط و التي أفرزت اختلالات في الاقتصاد الوطني من بينها الانخفاض في قيمة الصادرات، كما أدى ذلك إلى انخفاض قدرة إيرادات الصادرات على تغطية الواردات بالرغم من الإصلاحات بقطاع التجارة الخارجية و الحد من الإجراءات المتخذة في ظل الاحتكار و إصلاحات التحرير التام للتجارة الخارجية

فالتغطية غير مستقرة طوال فترة الدراسة يرجع إلى تأثر معدل التغطية بتقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، و بالتالي فقدرة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوعات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر غير النفط، و في هذا الإطار وفق دراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى و أن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا و بفعالية و استمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها و لكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، و يحافظ على مستوى دخل فعال نسبيا بعد نهاية عصر النفط[1].

و ترجع أسباب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة عائدات الصادرات، و من تم عدم استقرار نسبة تغطية الصادرات إلى الواردات إلى ما يلي:

[1]-Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oilexporting Countries, World Bank Staff WorkingPaper, No. 483-August 1981.p58

• تتعرض الاقتصادات المتقدمة إلى تقلبات دورية في حجم نشاطاتها الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي معه في حالة الكساد إلى تقليل الطلب على المواد الأولية التي تستوردها من الدول المتخلفة و بذلك تقل الكميات التي تصدرها هذه الدول إلى الأقطار المتقدمة وكذلك تقل أسعارها.

• اتجاه معدلات التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة، لأن الزيادة في أسعار صادرات هذه الدول أكبر من الزيادة في أسعار وارداتها.

• انخفاض حصة صادرات الدول النامية من المواد الأولية إلى إجمالي صادرات العالم، نتيجة لضعف القاعدة الإنتاجية في الدول النامية وزيادة حصة الدول المتقدمة من المواد المصنعة إلى إجمالي صادرات العالم.

•جائحة كوفيد 19 التي انتشرت في العالم مما قلل المبادلات التجارية بين الدول وجبرها على غلق الحدود.

المطلب الثالث :تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

عانت الجزائر من معدلات نمو الناتج الإجمالي المتذبذبة بين الزيادة تارة و النقصان تارة أخرى خلال 20 سنة المدروسة كما يوضحه الجدول :

الجدول رقم (03): تطور معدلات النمو داخل و خارج قطاع المحروقات و معدل النمو السكاني

السنوات	النمو الاقتصادي %	النمو الاقتصادي خارج المحروقات %	معدل النمو السكاني %
2000	2	5.5	1.4
2001	1.9	5.5	1.5
2002	3.1	5.3	1.5
2003	6.8	6.1	1.5
2004	5.1	4.6	1.5
2005	5.2	4.8	1.5
2006	5.5	4.8	1.5
2007	5.8	5.4	1.5

2008	4.6	4.9	1.6
2009	5	5.5	1.7
2010	4.5	5.5	1.8
2011	2.83	4.5	1.9
2012	3.3	5.3	1.9
2013	2.81	4.5	2.2
2014	3.84	5.6	2.0
2015	3.9	5.5	1.9
2016	3.4	5.4	1.8
2017	1.4	2.2	2
2018	1.2	3.4	2
2019	0.8	2.4	1.9
2020	1.9	/	/

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات،WWW.ONS.DZ

- موقع البنك العالمي www.banquemondiale.org

يتضح من الجدول السابق أن معدل النمو الاقتصادي عرف تذبذبا بين الانخفاض و الارتفاع بحيث سجل نسبة % 1.9سنة 2001 ، و يرجع السبب إلى انخفاض البترول إلى$%24.9 $للبرميل بعدما كان $ 28 للبرميل سنة 2000 ليعود معدل النمو للارتفاع محددا ليتراوح بين3.1 و % 5.8منذ سنة 2002 إلى غاية 2010 ليشهد اكبر ارتفاعا له سنة 2003 بمعدل 6.8%، و هذا يقودنا إلى تحليل هيكل الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإنه يمكن إيجاد مساهمة القيم المضافة لكل قطاع في النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة بين 2001-2008، بينما استقر النمو الاقتصادي طيلة هذه الفترة إلى غاية سنة 2016 مابين % 3 و 3.9% في حين تباين النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بين 5.4% إلى 5.6% في هذه السنوات، ليستقر معدل النمو بين 1.4%و1.9% بين سنتي 2017و2020 .

الجدول رقم (04): تطور القيم المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	الفلاحة	الصناعة	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	التجارة	قطاعات أخري
2001	10.9	8.3	38.4	8.8	12.68	22.2
2002	10.36	8.3	36.7	9.1	12.6	23
2003	10.9	7.5	39.7	8.5	11.7	21.7
2004	10.4	7	41.8	8.2	10.94	21.7
2005	8.3	6	48.3	7.2	9.6	20.4
2006	8.1	5.7	49.5	7.7	9.2	19.8
2007	8.2	5.5	47.8	8.5	9.9	20.1
2008	7.1	5.1	50.3	8.7	9.9	18.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ.

يتضح من الجدول أعلاه أن النمو الاقتصادي كان مرتكزا بصفة أساسية على قطاع المحروقات، و التي لا تقل نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عن % 30 لتعرف هذه النسبة ارتفاعا مستمرا لتصل إلى % 50 بسبب ارتفاع أسعار البترول إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2008 ، أما بخصوص قطاع الفلاحة فبعدما كانت مساهمتها تبلغ % 10 سنة 2001 انخفضت إلى 7.1% سنة 2008 و يعود السبب في ذلك لخضوع هذا القطاع إلى العوامل المناخية.

أما بخصوص الصناعة لم تتعدى مساهمتها % 9 لتنخفض تدريجيا إلى غاية 5.1% سنة 2008 أما بالنسبة لقطاعي البناء و الأشغال العمومية و التجارة فقد عرف تذبذبا بين الزيادة و النقصان خلال هذه الفترة، و من جهة أخرى سجل النمو الاقتصادي خارج المحروقات معدلات نمو تتراوح مابين4% و 6% و يرجع هذا النمو في المقام الأول لقطاع الفلاحة و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

لقد سمح التطور في معدلات النمو الاقتصادي بتحقيق احتياطي دولي للجزائر بلغ 146 مليار دولار في 2009 مع انخفاض المديونية في حدود 4 مليارات دولار مما جعلها في موقف أفضل اتجاه العالم الخارجي، كما ساهم في تقليص معدلات البطالة.

المبحث الثاني :برامج إنعاش ودعم النمو الاقتصادي في الجزائر 2000–2020

لقد قامت الجزائر منذ الاستقلال بعدة محاولات الإصلاح لكن كانت اقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة و الشغل و الأمن الاقتصادي... الخ و سنقوم من خلال هذه الدراسة بتقديم المفاهيم الأساسية لأهم البرامج التنموية و تحليل الانجازات و المشاريع الكبرى بالجزائر حيث تم إطلاق هذه الاستثمارات العمومية على شكل مخططات تنموية متتالية و متكاملة، حيث تضمن كل برنامج مجموعة من المحاور، ركزت هذه المحاور بشكل كبير على تطوير الخدمات العمومية المقدمة في مجال الهياكل و المنشئات الأساسية كالطرق و النقل و المطارات و الموانئ و السدود و شبكات الري و الغاز و الربط الكهربائي و دعم الأنشطة الإنتاجية و قطاعات الصناعة الفلاحة و الصيد البحري، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية و تطوير التعليم و الصحة و تنمية الاستثمار. وتتمثل هذه المخططات التنموية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001–2004 و البرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2004–2009 و المرفق البرنامجين التكميليين لتنمية الجنوب و الهضاب العليا و المتعلقين بالفترة 2006–2009 بالإضافة إلى البرنامج الخماسي للفترة 2010 – 2014 وكذا برنامج الاستثمارات العمومية في الجزائر خلال الفترة 2015–2019.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال 2000 – 2004

و يعتبر أول انطلاقة للمشاريع التنموية بالجزائر.

أولا : تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2004/2001 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001 ، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية، الفلاحية، و تدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل البنية التحتية و تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية[1]

[1]- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement algérien «le couvrement algerien juillet 2005،p11

1– التوزيع السنوي لمبالغ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، و يمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة في الجدول:

الجدول رقم (05): التوزيع السنوي للمبالغ لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001–2004

الوحدة : مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (المبالغ)	الجموع (النسب)
أشغال كبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	201.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر : بوفليح نبيل :أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005 ، ص107

و ارتكزت قيمة المخطط بشكل كبير على قطاع البناء و الهياكل القاعدية نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنية التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمخطط ملائم للنهوض و تطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية و البشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية و تدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

و قد خصصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 يقدر ب205 مليار دج185.9 مليار دج على التوالي، و ذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي و من ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

ثانيا: الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي استغرق تنفيذه ثلاث سنوات (بين سنتي 2001 و 2004) و الذي كان من أهدافه الحد من الفقر، توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الفضاء الوطني سمح بتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني و إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003 حيث سجلت نسبة 7% ، و تهدف أيضا إلى تحقيق جملة من الانجازات لفائدة السكان في مجال الصحة و الموارد المائية و التنمية الريفية و في عدة قطاعات أخرى و سيهدف أيضا البرنامج في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح ما بين 5% و6% و دعم المؤسسات و الأنشطة الفلاحة و مختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على تعزيز خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية و تطوير الموارد البشرية. كما حرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن وذلك من اجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التسمية الشاملة. و في هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة و المشاريع و هي:

- استكمال الأنشطة و المشاريع التي هي قيد الإنجاز.
- إعادة تأهيل و صيانة المنشآت القاعدية.
- مدى استكمال المخططات و نضج المشاريع المطروحة.
- توفر وسائل و إمكانيات الإنجاز خاصة المحلية منها.
- الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرامج و الجاهزة للشروع فيها[1] .

[1]-ملف" برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثالثا: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)

جدول رقم (06): محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 – 2004

المحتوى	المبلغ	النسبة
دعم الإصلاحات	45.0	8.6
دعم مصادر الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي	210.5	40.1
تطوير و تنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	**525**	**100**

المصدر: زوين إجميان، مذكرة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية من توصيف التنمية، جامعة قسنطينة، 2011، ص 96.

المطلب الثاني: البرنامج الهيكلي لدعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009 و المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا 2006 – 2009.

و يعتبر هذا البرامج كمواصلة للبرنامج السابق 2001–2004 و أيضا القيام بطرح مشاريع أخرى و كذلك طرح مشاريع تنمية الهضاب العليا و الجنوب.

أولا: مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005–2009 في إطار مواصلة إستراتيجية البرامج الكبيرة للأنفاق العمومي التي بدأت مع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة 2001 – 2004 و ذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الايجابية خلال هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة. فقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدر بحوالي 4203 مليار دج وزعت على عدة محاور.

ثانيا : ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي و هو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، بالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادية لفترة 2001-2004 و ضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينيات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية و الانعكاسات الايجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياجات الصرف و تسديد المديونية الخارجية.

كل هذه المعطيات شجعت السلطات العمومية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية و إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي [1].

وخلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي" الجنوب "و" الهضاب العليا "بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصته أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها، و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها،ويعد البرنامج الأكثر أهمية حيث خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبينه الجدول.

الجدول رقم (07) : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005–2009.

القطاعات	المبلغ (مليون دج)	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.8
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08

[1]- نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09، ص 47

تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطهير التكنولوجيا الجديدة	50	01

المصدر : ملف البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 مصالح رئاسة الحكومة، ص 19

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70 دج/ $ معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار خصص منه85.5 لتحسين ظروف المعيشة و الإسكان و برنامج تطوير المنشآت الأساسية، أي ما يعادل 52 مليار دولار و هذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي.

و بالفعل فان برنامج دعم النمو قد خصص له أكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن7مليار أي ما نسبته % 45 الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق- غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11 مليار دولار و الذي كان يتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009 ، يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8% و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري و السياحة و نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، و برنامج الهضاب العليا لكل منهما غلاف مالي قدره 20 مليار دولار، وعليه يكون الإجمالي لما خصص للاستثمار 100 مليار دولار[1].

المطلب الثالث: برنامجـي الاستثمارات و توطيد النمو2010 –2019

أ– برنامج توطيد النمو خلال فترة 2010–2014

أولا: التعريف بالبرنامج الخماسي للتنمية 2010–2014

و هو برنامج للاستثمارات العمومية من الفترة 2010-2014 و التي تمت دراسته و الموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، و يندرج هذا البرنامج في إطار حوصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

[1]-سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، مذكرة تخرج .ماستر علوم اقتصادية، جامعة البويرة، سنة 2014ص8

ثانيا: تكلفة و الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية:

1 – تكلفة البرنامج الخماسي 2010 : يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار.

2– الأهداف الرئيسية لبرنامج التنمية الخماسي 2010:

يعتبر اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، و هو يستهدف جزئين أو شقين أساسيين:

• استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار.

• إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار. و الملاحظ أن برنامج توطيد النمو أو البرنامج الخماسي (2010-2014) يهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي من خلال تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسية تحضير للاندماج بشكل كامل مع الاقتصاد العالمي، و يهدف بشكل أساسي إلى استكمال جهود التنمية الشاملة التي بدأت سنة 2001 و قد أولى هذا البرنامج أولوية قصوى فيما يتعلق بتعزيز التنمية البشرية من خلال التركيز على الأبعاد الثلاثة للتنمية البشرية و هي: التعليم و الصحة و العيش اللائق حيث تم تخصيصا ما يقارب من نصف القيمة الإجمالية من الاستثمارات العمومية لتعزيز التنمية البشرية كما يوضحه الجدول

الجدول رقم (08): توزيع القطاعات لبرنامج توطيد النمو 2010 – 2014

القطاعات	حجم الإعتمادات (مليار)	النسبة %
التنمية البشرية	10.122	49.5
تطوير البنية التحتية	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية	1.666	8.1
التنمية الاقتصادية	1.566	7.6
الحد من البطالة	360	1.7
البحث العلمي	250	1.6
المجوع	20.412	100

المصدر : بيان مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010 .

ثالثا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010 –2014

1– **التنمية البشرية:** (ركيزة أساسية للبرنامج الاقتصادي 2010-2014)

حسب تولي برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة 2010-2014 الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية مكانة متزايدة الأهمية في التنمية البشرية حيث خصص له ميزانية صغيرة ما يقارب386.9 مليار دج لهذا المحور الهام .

يتضمن البرنامج انجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 إكمالية و حوالي 850 ثانوية و كذا أزيد من 2000 وحدة بين داخليات و مطاعم و نصف داخليات.

كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 868 مليار دينار للتعليم العالي من اجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 سرير و 44 مطعم جامعي، و غلاف مالي لحوالي 178 مليار دينار للتكوين و التعليم المهنيين موجهة لانجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين و 58 داخلية.

- و في قطاع الصحة فقد تم رصد مبلغ 619 مليار دينار لانجاز 172 مدرسة للتكوين الشبه طبي.
- بالنسبة لقطاع السكن فقد تم تخصيص أزيد من 3700 مليار دج منها 500000 سكن إيجاري و 50000 سكن ترقوي و 300000 لامتصاص السكن الهش و70000 سكن ريفي.
- بالنسبة لقطاع المياه تخصص أكثر من 2000 مليار دج قصد انجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل المياه و 34 محطة للتصفية و أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب.
- تزويد و ربط حوالي مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 220000 بيتا ريفيا بشبكة الكهرباء.
- انجاز أزيد من 1130 مليار دج من اجل انجاز 80 ملعب و 750 مركب، و 160 قاعة متعددة الرياضات، و 400 مسبح، و 3500 فضاء للعب.
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة و الاتصال.

2– تخصيص الخدمة العمومية و تطوير المنشأة القاعدية:

حيث خصص له من إجمالي قيمة البرنامج الخماسي 40 و تضمنت:

- رصد أكثر من 3100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية لتحديث شبكة الطرقات و زيادة قدرات الموانئ.

• تخصيص أكثر من 2800 مليار لقطاع النقل و تحديث الهياكل للمطارات و تحسين النقل الحضري الذي سيعرف بتجهيز 14 مدينة لخطوط الترامواي.

•تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم و البيئة.

• تخصيص حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة في إطار تحسين الخدمة العمومية. حيث ستوجه 379 مليار خاصة لإنشاء 110 مجلس قضاء و محاكم و مدارس تكوينية و أزيد من 120 مؤسسة عقابية.

• كما مكن البرنامج الخامس من انجاز طريق سريع حديث بطول إجمالي يزيد عن 720 كلم.

3– برنامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

حيث خصص له 1500 مليار دج تضمنت ما يلي:

4– برنامج دعم البحث العلمي و التكنلوجيا الجديدة للإعلام و الإتصال:

خصصت الدولة غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال و استكمال مكتسبات المخططات السابقة [1].

ب–برنامج الاستثماراتالعمومية في الجزائر خلال الفترة 2015–2019

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة ،وقد بدا تنفيذه بداية من سنة 2015 برنامجا خماسيا بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 ،رصد له غلاف مالي إجمالي قدر بحوالي 22100 مليار دج(282 مليار دولار) ،لتمويل المشاريع التنموية المختلفة للخماسي القادم .

ونظرا للوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بسبب انخفاض أسعار النفط دعت السلطات العليا في البلاد إلى تجميد العمل ببرنامج توطيد النمو 2015-2019 والذي سخرت له الدولة ما يقارب 286 مليار دولار وذلك بداية من 31-12-2016،كما تم تجميد عدة مشاريع مبرمجة في إطار هذا البرنامج وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300 مليار دج (الجريدة السمية 2016،صفحة 50) ،وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق ،والت تكتسي طابع الأولوية القصوى،وهذا سيؤثر على الأهداف التي كان يطمح لها البرنامج ،خاصة منها ما هو متعلق بالنمو الاقتصادي

1- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقدة في 24 ماي 2010

المبحث الثالث :دراسة تحليلية لأثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصاد 2000–2020

المطلب الأول: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

نحاول دراسة بيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة مابين2000–2020 من حيث اختبار العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، و يفترض النموذج الذي سيتم تقديره بأن تحرير التجارة يحفز النمو الاقتصادي.

أولا: آليات تأثير إستراتيجية التصدير على عوامل النمو الاقتصادي (تأثير الصادرات):[1]

توصلت العديد من الدراسات النظرية و التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يحرك النمو الاقتصادي نحو الارتفاع، كما أثبتت تحارب الدول النامية التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية أن تنمية الصادرات تهيئ وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، و لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، و تركزت جهودهم في بحث و تحليل علاقة الارتباط السببية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي و توضيح أسباب هذه الظاهرة، و أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحت أثر إستراتيجية التصدير على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، و بناء عليه، فمن المتوقع أن تؤثر الصادرات طرديا في عملية النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الآليات من أهمها:

1– الصادرات و تخصيص الموارد الاقتصادية:

تؤدي تنمية الصادرات إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل من بين الاستخدامات الأخرى المتاحة، و من ثم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح القطاعات ذات المزايا النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية لريكاردو، الذي يقرر أن على الدول أن تخصص في إنتاج و تصدير السلع التي تملك فيها مزايا نسبية، و من ثم يزيد إنتاج السلع التي تتميز فيها الدولة بإنتاجية أعلى من غيرها، بما يحقق فائضا في إنتاجها عن الاستهلاك المحلي بشكل يسمح بتصدير هذا الفائض بأحسن شروط التبادل التجاري، مما يؤدي في الأخير إلى زيادة رفاهية المستهلكين و زيادة الناتج القومي الحقيقي و الدخل القومي الحقيقي، ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

[1]-دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2016 ص 101-102.

2–الصادرات و التقدم التقني:

إن لتحقيق أي تنمية اقتصادية تتطلب بالدرجة الأولى استخدام وسائل التكنولوجيا من الأجهزة الرأسمالية المتطورة والعمالة الماهرة، كما تتطلب إدخال طرق و وسائل حديثة و متطورة لوسائلالإنتاج و الابتكارات و انتشار الثقافة التنظيمية و الإدارية و تطبيق معايير الأخلاق الاقتصادية و التجارية، كل هذه المتطلبات من شأنها أن ترفع كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج، وعليه فإن الصادرات تلعب دورا بارزا في خلق و إحداث هذه المتطلبات فالصادرات تعتبر مصدرا مهما لتوفير الموارد المالية اللازمة لاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة، كما تعد الصادرات مصدرا مهما للتعليم و الممارسة و اكتساب المهارات و الخبرات و التدريب.

3. الصادرات و زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:

تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى ازدياد المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبفعل المنافسة تدخل مشاريع جديدة أفضل نسبيا و تخرج مشاريع أقل كفاءة، و عليه تزداد بذلك مستويات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فتستفيد المشاريع المحلية المستمرة من وفرات الحجم الكبير، مما يرفع مستوى إنتاجيتها فتزداد الإنتاجية الكلية العوامل الإنتاج لديها، و بالتالي زيادة الناتج القومي المحلي ورفع معدل النمو الاقتصادي، كما تؤدي الصادرات إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل، مما يؤهلها للعمل في بيئة تصديرية ترتبط بشكل مستمر مع الأسواق المحلية و الأجنبية.

ثانيا: آثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (تأثير الواردات):

تؤثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من خلال الواردات على أهم متغيرين اقتصاديين في أي اقتصاد تبنى هذه السياسة، ألا و هما الإنتاج و الاستهلاك ولكن كيف؟ تعتمد استراتيجية الاستيراد في أي دولة على ضرورة فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة بغية حماية المنتجات و الصناعات المحلية من التدهور أمام تنافسية الأسعار و النوعية، ولكن قد يترتب على هذا الإجراء آثار سلبية جانبية، فالمزيد من فرض الرسوم الجمركية أمام حركة المنتجات الصناعية النهائية قد يؤثر سلبا على الإنتاج الصناعي و الاستهلاك من السلع الصناعية و الرفاهية الاقتصادية، من جهة الاستهلاك فإن فرض ضرائب على الاستيراد تعمل على رفع أسعار المنتجات المستوردة، وتقليل تشجيع استيرادها، كما تعمل على رفع أسعار الواردات ارتفاعا جزئيا لأسعار الموارد المحلية المنافسة، و يعدل بذلك هيكل الأسعار النسبية للإنتاج المحلي و هكذا فإن ضرائب الاستيراد، تشكل مصدر الإيرادات الضريبية للدولة، و كذلك تشكل وسيلة لتشجيع إعادة تعيين الحصص من المصادر الإنتاجية، و

لكن فوق ذلك، فإن ارتفاع الأسعار هذا ينعكس على مستعملي هذه المنتجات في شكل ضرائب خفية سواء تعلقت بالاستهلاك المتوسط أو النهائي.

أما من جهة الإنتاج، فعند خضوع المنتجات المستوردة لضريبة ترفع أسعارها، و هذا ما يجعل المنتجين المحليين للمواد المنافسة يرفعون أسعارهم جزئيا، وهكذا يمكننا أخذ نسب الضريبة على المنتجات المستوردة كتخمين للارتفاع في الأسعار الاسمية للمنتجات المحلية المنافسة الناجمة عن السياسة التجارية، و هذا ما نسميه اتفاق نسبة الحماية الاسمية للمنتجين المحليين[1] .

ثالثا: تطور أداء الناتج المحلي الإجمالي

لعب القطاع العام في الجزائر الدور الكاسح في تطوير الاقتصاد لكن النجاح كان ضئيلا، مختارة بذلك طريقة تنموية متدرجة عبر مخططات لتجد نفسها أنها تتغذى من قطاع المحروقات و بتزايد مذهل على حساب القطاعات الأخرى رغم التوجه الاستراتيجي لدعمها و لكن الخطأ الاقتصادي يبرز في الإهمال التدريجي لقطاع الفلاحة و الزراعة معا تندرج إستراتيجية النمو الاقتصادي في الجزائر حاليا على المستوى الداخلي في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش خلال 2001–2004 و برامج دعم النمو 2005–2009 و 2010 - 2014 وهي برا مج تسعي إلى دعم النمو خارج الميزانية، أما على المستوى الخارجي فإن الجزائر ترتبط بإستراتيجية للتعاون مع البنك الدولي في هذا المجال تركز حاليا على ثلاث محالات و هي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط، و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص، و تحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق.

و من خلال تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001 –2020 يلاحظ أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث منذ بداية من سنة 2000 ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي بمستويات بسيطة نسبيا و تزامنت مع تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وشهدت أقصى معدل لها سنة 2003 بنسبة قدرها 7.2% و أدنى مستوى لها سنة 2009 بنسبة قدرها 1.6% و ذلك بسبب (أزمة الرهن العقاري) جعلت هذه الأخيرة أسعار النفط تتأثر بشكل واضح حيث انخفضت من 137.33$ شهر يوليو 2008 لتصل إلى حدود39.74$ خلال شهر جانفي 2009 و قد صاحب هذا الهبوط الحاد ت تراجع في معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي و بقاءه عند مستويات منخفضة، ظلت هذه

[1]-دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 102

المستويات بقيم موجبة خاصة مع بقاء الطلب العالمي عند مستويات كبيرة و بروز دول ناشئة ومهمة في السوق النفطية خاصة الصين والهند.

رابعا: تقييم مساهمة الصادرات و الواردات الجزائرية في الناتج المحلي الإجمالي

1– مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، و هي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت، كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات و ما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي، ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات .

حيث تهيمن صادرات المحروقات بصفة بارزة على الصادرات الجزائرية، و تعكس هذه النسب حساسية الموارد المالية المتأتية من التجارة الخارجية لكل التغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية، كما تبرز الأهمية التي يتمتع بها قطاع المحروقات في مختلف التوازنات الخارجية، أما النمو الاقتصادي يبقى يرتكز أساسا على هذه المحروقات.

تعبير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية إلى حوالي % 40.2 خلال هذه الفترة، إن تباين هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها معتدلا و متقاربا نوعا ما، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات آنذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

2– مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى خلال الفترة 2000 –2020 حيث أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت انخفاض سنة 2001 بحيث بلغت النسبة خلال هذه السنة 16.74% ، لتعود إلى الارتفاع سنة 2005 ب 19.75% ثم 26.37% .

سنة 2013 على هذا الأساس يتبين لنا أن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 23.58% مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

إن الموقع الهامشي للجزائر في التجارة العالمية لا يمكن أن يعزى بدرجة كبيرة إلى تدني مستوى اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، و إلى عدم الانفتاح، ففي هذه الفترة، كانت مجموع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى الجزائر ككل تشكل في المتوسط أكثر من % 72 من ناتجها المحلي الإجمالي، و إذا ما اعتبرت نسبة التجارة من الناتج المحلي الإجمالي مؤشرا على انفتاح اقتصاد ما، فإن الاقتصاد الجزائري على الدرجة ذاتها من الانفتاح الذي تتصف به البلدان المرتفعة الدخل.

المطلب الثاني :أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي

اولا :أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)على النمو الاقتصادي

يعتبر استهداف الدفع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001–2004) ، فقد تميزت هذه الفترة بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الانتعاش من خلال استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دينار من الإنفاق العمومي نمو مستمرة يساوي في المتوسط 3.8 % طول الفترة بنسبة6.9% في سنة 2003 بعد أن كان 4% سنة 2002[1].

الجدول رقم (09): تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي(2001–2004) (الوحدة %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004
المحروقات	1.6–	3.7	8.8	3.3
الفلاحة	13.2	1.3–	19.7	3.1
المناجم	2.8–	6.1	0.6	1.0–
الطاقة والمياه	5.0	4.3	6.6	5.8

[1]-كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) وأبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع ، مركز الجامعي خنشلة، جوان 2010، ص 205.

صناعات مصنعة	1.0-	1.0-	3.5	1.3-
صناعات القطاع الخاص	3.0	6.6	2.9	2.5
بناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8.0
خدمات خارج الإدارة العامة	3.8	5.3	4.2	7.7
خدمات الإدارة العامة	4.8	16.7	2.3	10.2

Source: Banque d'Algérie: rapport annuel l'année 2005, annexe: tableaux statistique p 176.

سجلت سنة 2001 انخفاض في سعر البرميل حيث وصل إلى24.8 دولار مقارن مع سنة 2000 أي قدر ب28.7 دولارا للبرميل وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 بالو.م.أ، كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة5.1 %، و نظرا لتزايد الطلب العالمي بذلك الزيادة في سعر البرميل تمكن القطاع من تسجيل تطور إيجابي على مدى سنة 2003، حيث بلغ سعر البرميل 29.2 دولار مقابل نمو قدره3.7 لسنة 2002 لتعاود الانخفاض مع بداية 2004 بنسبة3.3%[1].

أما عن قطاع الفلاحة فقد سجل هذا الأخير نسبة نمو تقد ب13.2% في سنة 2001، ثم سجل القطاع تراجعا بسبب ظاهرة الجفاف، حيث كانت نسبة النمو سالبة لسنة 2002 -1.3%،

لتليها سنة 2003 حيث شهدت هذه الأخيرة نسبة نمو قياسية بسبب تحسن الظروف المناخية حيث قدرت ب19.7 %، وفي سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا بنسبة3.1% ويرجع هذا الانخفاض لخفض إنتاج الحبوب، لتبقى النتائج المحققة في هذه القطاع دون الأهداف المرجوة من البرنامج والمتمثلة في نسبة نمو 10%، أما عن القطاع البناء والأشغال العمومية، فيعتبر القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، من خلال الأولوية التي منحت لهذا القطاع في مجال إنجاز السكنات والمنشات القاعدية والاقتصادية، من خلال بيع وكراء السكنات سمحت بتسجيل نسبة نمو في القطاع ب8.2% سنة 2002، أما سنة 2003 سجل انخفاض بنسبة نمو قدرها5.5% بسبب تأثير زلزال 21 ماي 2003، لتشهد سنة 2004 تقدما حقيقيا بنسبة8.0% خاصة في مجال الهندسة المعمارية.

[1]- فوزية خلوط ، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد التاسع والعشرون، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، فيفري 2013 ، ص 105.

أما عن قطاع الخدمات عرف تطورا سريعا، وهذا راجع إلى سياسة الإنتاج الاقتصادي التي تبنيها الدولة، أما عن قطاع الخدمات غير الحكومية قدرت نسبة النمو ب6.1 %، خلال فترة البرنامج بسبب الزيادة في حجم المبيعات والمبادلات التجارية وتنشيط وسائل النقل وتحرير قطاع الاتصالات.

أما عن القطاع الصناعي فلم يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.

حيث سجل القطاع العام متوسط نمو ضعيف قدر ب8 % خلال فترة تطبيق البرنامج وهذا راجع إلى متوسط معدلات النمو لجميع القطاعات الصناعية باستثناء الطاقة، الصناعة الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك ومواد البناء، حيث سجلت نمو متوسط إيجابي ب5.6%، 9.3%، 2.3% خلال السنوات 2002 ، 2003 ، 2004 على التوالي،أما فيما يخص القطاع الخاص حقق متوسط نمو إيجابي ب1.4 %، إلا أن هذه النسبة تبقى غير كافية، وهذا التدهور راجع إلى عجز الجانب الاستثماري من ناحية التمويل والتعقيدات الإدارية، مما أدى إلى تراجع الإنتاج بسبب منافسة السلع المستورة خاصة الصناعات الغذائية والنسيجية[1].

ومما سبق نجد أن متوسط نسبة النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2004-2001) قدرت ب 5.4 % وهذا من خلال النتائج الإيجابية المحققة في كل من قطاع بناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، أما من ناحية القيمة المضافة الإجمالية احتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة 30% من الثورة الوطنية ثم ليليه قطاع الخدمات ب 29%، ثم الفلاحة ب18.6 % في حين قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم ب 13%، والصناعة ب8.6% سنة2003 .

ثانيا : أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009) على معدل النموالاقتصادي

لقد سمح حجم الغلاف المالي المخصص في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو بتحقيق معدلات نمو قطاعية معتبرة، لاسيما في قطاع الأشغال العمومية، إذ بلغت معدلات النمو خارج قطاع المحروقات10.5% كما جاء هذا البرنامج لمواصلة وتيرة النشاط الاقتصادي السابقة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أنه يختلف عن سابقه من حيث المدة والقيمة الإجمالية لهذا البرنامج، كما أن أهم أهدافه تمثلت في خفض معدل البطالة إلى 9% خلال فترة (2010-2013) وخلق قرابة 2 مليون منصب عمل خلال الفترة (2005-

[1]- أسماء ماصمي ، "أثر الإنفاق العالم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)"، مذكرة ماجستير اقتصاد كيمي، أبو بكر بالقايد ,تلمسان، (2013-2014)، ص 166.

2009) ، إذ بلغ الاحتياطي النقدي سنة2005 ب 56.18 مليار دولار ليصل إلى77.78مليار دولار سنة 2006 لتستمر الزيادة لتصل إلى148.91مليار دولار نهاية سنة 2009 [1].

الجدول رقم (10): تطور معدلا النمو الاقتصادي (PIB) لأهم القطاعات (2005–2009)

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	5.8	2.5-	0.9-	3.2-	0.8-
الفلاحة	1.9	4.9	5.0	5.3-	21.1
القطاع الصناعي العمومي	4.5-	2.2-	3.9-	1.9	3.5
صناعات القطاع الخاص	1.7	2.1	3.2	-	-
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	9.8
خدمات الإدارة العامة	3.0	3.1	6.5	8.4	7.4
خدمات خارج الإدارة العامة	6.0	6.5	6.8	7.8	7.7

Source:

1 Banque d'Algérie, rapport annuel l'année 2008, Annexe des Tableaux statistique, p 190.

2 Banque d'Algérie, rapport annuel l'année 2012, Annexe des Tableaux statistique, p 239.

من خلال الجدول نلاحظ التراجع الملحوظ في معدلات النمو الخاصة بقطاع المحروقات وهذا راجع بالأساس إلى انخفاض أسعار البترول نتيجة لانخفاض الطلب على النفط والغاز وهذا تماشيا مع بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007، بعكس معدل النمو خارج قطاع المحروقات الذي شهد تحسن ملحوظة والذي بلغت نسبة10.5% سنة 2009 وهذا راجع إلى الأثر الإيجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو من خلال مخصصاته لقطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية.

أما عن قطاع الفلاحة فقد خصص لهذا القطاع مبلغ قيمة300 مليار دج، أي حوالي 5 أضعاف ما خصص لهذا القطاع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وقد ساهم هذا الدعم في رفع معدلات نمو الناتج

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009، ص79.

الفلاحي بين سنتي 2005 و 2007 بما يقارب3.1%، لكنه عاد للإنخفاض بشكل حاد سنة 2008، ليصل5.3-% أي ما نسبة10.3 % مقارنة بسنة 2007 بفعل الجفاف آنذاك، ليشهد تحسنا ملحوظا بلغ21.1% سنة 2009 بفعل تحسن قطاع الحبوب ليصل حجم الإنتاج إلى 61.2 مليون قنطار، أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فلم يحقق قطاع الصناعة العمومي أثرا إيجابية على معدل نمو القطاع رغم المخصصات المالية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، لذلك مردوديته بقيت ضئيلة بعكس صناعات القطاع الخاص التي حققت نسبا إيجابية في السنوات2005، 2006، 2007 ب1.7 %، 2.1 %،3.2% على التوالي.

قطاع البناء والأشغال العمومية والذي حقق ثاني أعلى نسبة نمو بعد القطاع الفلاحي والتي قدرت ب9.8% على طول الفترة (2007-2009)، والذي شهد توسعة كبيرة في برمجة وانجاز الهياكل القاعدية والمنشات الأساسية ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق نسب نمو إيجابية طيلة الفترة (2005-2009) سواء تعلق الأمر بخدمات الإدارة العامة أو خارج الإدارة فقد بلغت نسبة النمو حوالي7.7% نهاية سنة 2009.

ثالثا: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014) على معدل النمو الاقتصادي

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة إعمار الوطن التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي تمت مباشرته سنة 2001، كما قدرت قيمة المخصصة المالية للاستثمارات العمومية في الفترة (2010-2014) من النفقات 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 دولار، وتشمل شقيين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار دج يعادل 156 مليار دولار.

لقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا نوعا ما، إذ سجلت معدلات الناتج الداخلي الخام نسبة3.6% سنة 2010، بعد أن كانت2.4% سنة 2009. لتنتقل إلى2.8% سنة 2011 ثم3.3%سنة 2012 ، ثم خفض إلى2.8% سنة 2013 ، لترتفع النسبة إلى4.3 سنة 2014،بينما قدرت بنسبة5.3% خارج قطاع المحروقات في نفس السنة.

و الجدول الموالي يوضح لنا تطور معدل النمو الاقتصادي القطاعي في الفترة(2010-2014):

الجدول رقم (11): تطور معدل النمو الاقتصادي (PIB) القطاعي من (2010–2014)

الوحدة(%)

القطاعات	2010	2011	2012	2013 1	2014 2
المحروقات	2.2-	3.3-	3.4-	5.5-	2.7-
الفلاحة	4.9	11.6	7.2	8.8	-
الصناعة	3.4	3.9	5.1	4.1	-
بناء والاشغال العمومية	8.9	5.2	8.2	6.6	-
خدمات خارج الإدارة	7.3	7.1	6.4	7.8	-
خدمات الإدارة العمومية	5.7	5.4	4.2	4.0	-

المصدر:1 بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2013"، مرجع سبق ذكره، ص 215.

2 IMF , Country Report No. 14/32.p56.

بالنسبة لقطاع المحروقات فقد سجلت نسب النمو طيلة فترة تنفيذ البرنامج مؤشرات سالبة وهذا راجع إلى انهيار أسعار البترول، أما فيما يخص قطاع الفلاحة فقد سجلت النسب مؤشرات إيجابية فلقد حقق نسبة نمو8.8% أواخر سنة 2013 وهذا من خلال الاستغلال الأمثل للمخصصات المالية الموجهة للقطاع، أما عن قطاع الصناعة فكانت نسب النمو طيلة الفترة متذبذبة نوعا ما، وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فكانت نسبة النمو هي الأخرى غير مستقرة لتنخفض من 8.2% سنة 2012 إلى6.6 نهاية 2013[1].

أما عن قطاع الخدمات فلقد حقق نسبة نمو مستقرة في مجال الخدمات خارج الإدارة، كما بلغ إجمالي الناتج الداخلي11.991.6 مليار دينار سنة 2010 ليرتفع إلى حدود16115.4 مليار دينار سنة 2012، ليحقق إجمالي قدره16569.3 مليار دينار نهاية سنة 2013.

وحقق الميزان التجاري قيمة18.205 مليار سنة 2010، ثم25.961مليا سنة 2011، ثم شهد انخفاض طيلة فترة (2012-2013) من 20167 مليار دولار إلى9.384 مليار دولار، كماحققت معدلات

[1]- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، مرجع سبق ذكره، ص213.

التضخم زيادة معتبرة، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وزيادة الإنفاق العمومي فقد سجلت سنة 2010 نسبة تضخم3.91 % لتصل إلى8.4% نهاية سنة 2012 ، لتصل إلى 2.6% سنة 2013، و3.6 % سنة 2014، كما يتوقع أن تصل إلى2.6% مع نهاية 2015

المطلب الثالث : اثر الصادرات على النمو الاقتصادي 2000 –2020

اولا:اثر الصادرات على النمو الاقتصادي2000–2020

سنحاول في هذا المطلب دراسة وتحليل العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي وكذا بالناتج المحلي الإجمالي باعتباره احد أهم المقاييس التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي مرتبط بصورة وثيقة بمدى نجاعة السياسات الموجهة لترقيتها وتنويعها، بالإضافة إلى معرفة درجة انفتاح الاقتصاد الوطني وسنركز على علاقة الصادرات بمعدل النمو خلال الفترة المذكورة، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

1– علاقة الصادرات بمعدل النمو للفترة (1990–2014)

من خلال الجدول التالي يمكننا معرفة العلاقة بين الصادرات و معدل النمو من خلال تطبيق المعادلة التالية:

معدل النمو = (صادرات السنة الحالية–صادرات السنة السابقة)/ صادرات سنة الأساس × 100

جدول رقم (12) يبين معدل النمو السنوي للصادرات (2000–2020) الوحدة (%)

السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات%	السنوات	الصادرات	معدل نمو الصادرات%
2000	19570	42.35	2011	72890	36.11
2001	19168	2.09-	2012	71730	1.62-
2002	19554	1.97	2013	64430	11.33-
2003	24464	2	2014	62956	2.34-
2004	31768	23	2015	37787	66.6-
2005	46001	30.94	2016	31771.3	18.93-

2006	54613	15.77	2017	31538.1	0.74-
2007	59518	8.24	2018	41797.32	24.54
2008	81238	26.24	2019	35823.53	16.67-
2009	45194	79.75-	2020	23796.6	50.5
2010	46570	2.95			

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الموقع :WWW.DOUANE.GOV.DZ

من البيانات المدرجة في الجدول رقم (13) والتي تبين نسبة نمو الصادرات للفترة تحت الدراسة ، يتضح أن قيمة الصادرات الجزائرية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة إلى أخرى، حيث شهدت تحسن مستمر بداية من 1999 وهي مرحلة التحرير الكلي ليبقى يسجل نسب نمو لا بأس بها إلى غاية 2008، ليعاود الانخفاض في سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) التي أدت إلى قلة الطلب العالمي على البترول، وفي سنة 2011 سجلت الصادرات نسبة نمو عالية قدرت ب36.11%، وابتدءا من سنة 2012 يتراجع نمو الصادرات وهذا بسبب الظروفالاقتصادية الدولية ليرتفع سنة 2018 ومن ثم ينخفض بناءا على الظروف التي يمر بها العالم .

2– علاقة الصادرات بالناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000–2020)

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أحد الطرق لقياس حجم اقتصاد دولة ما، فهو يحسب قيمة السلع و الخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محليا خلال فترة زمنية، وبالتالي يعتبر أحسن مؤشر لقياس النمو الاقتصادي

وبصورة عامة إن الاقتصاد الجزائري منفتح على العالم الخارجي وهذا راجع بصورة أساسية إلى كون الصادرات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي ، كما يمكننا أن نخلص أن ثمة علاقة موجبة قوية جدا بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلى الإجمالي،ومعناه انه إذا زادت الصادرات الإجمالية فان الناتج المحلي الإجمالي سيزيد والعكس صحيح.

من خلال هذا نستنتج أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصاد الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 34.63 % خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2014، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2006 ب46.67 %، هذا ما يعني أن حوالي34.63 % من الناتج الداخلي الخام مصدره

الإنفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، وعليه فان اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي، ينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه.

أما بالنسبة لمساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضئيلة جدا وهي لا تساوي في اغلب السنوات 1% مثلا من 2005 الى 2014 المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (13): يبين مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي 2005–2014

السنوات	نسبة المساهمة في PIB	السنوات	نسبة المساهمة في PIB	السنوات	نسبة المساهمة في PIB
2005	0.88	**2009**	0.77	**2013**	1.03
2006	0.98	**2010**	0.94	**2014**	1.27
2007	0.98	**2011**	1.01		
2008	1.13	**2012**	1		

المصدر: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

ثانيا :إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات و الاختلال الهيكلي الحاصل على مستوى الصادرات الجزائرية لا زال يشكل مصدر قلق بالنسبة للدولة الجزائرية، الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة بإدراج مسالة تنمية الصادرات غير النفطية على رأس الأولويات التي يجب تحقيقها، وهناك جملة من المفاهيم والقواعد وجب إرساؤها باعتماد صناعات متخصصة للتصدير وتفعيل دور القطاع الخاص، وضرورة إحداث تنمية صناعية حقيقية وبناء إستراتيجية للأسواق الجديدة نلخصها في ما يلي :

1– تنويع الإنتاج والإنتاج لغرض التصدير :

إن تنويع الإنتاج والتحرر من التخصص الشديد في إنتاج وتصدير المواد الأولية فعل من شأنه أن يزيد من مرونة عرض صادرات البلاد، وهو ما يترتب عليه قدر كبير من الاستقرار في حصيلتها من النقد الأجنبي ويرفع من معدلات نمو الطلب على صادرها، ويعمل على إيقاف التحول في شروط التجارة ضد صالحها.

ومن أجل ذلك تعد مسألة تنمية الصادرات من خلال التوجه نحو تنويع تركيبتها من السلع المصنعة، أحد أهم عناصر السياسة الطويلة الأجل لتخطيط الإنماء الاقتصادي بالدول النامية، كما أن ليس من شك ثمة وجود أفاق إنمائية واعدة في مجال التصنيع بهذه الدول التي تشكل بالنسبة لها مخرجا من المشاكل التي تسبب في تخصصها المركز في إنتاج وتصدير المواد الأولية . ويشار إلى أن سياسة تنويع الصادرات لا يجب أن تقتصر على الصادرات السلعية ، بل ينبغي أن يتسع ليشمل الصادرات غير المنظورة، وبهذا الصدد تشير التوقعات إلى أن نمو صادرات الدول النامية مستقبلا من الخدمات سيكون بمعدلات يمكن أن تسهم بنسب مقبولة في سياسة تنويع الصادرات، بما ينعكس على الهيكل الإنتاجي بالأثر الإنمائي الواضح، خاصة إذا تم التركيز على تلك الأنواع التي تساهم في جهود التنمية، كالتأمين ، الملاحة، الطيران دون غيرها من الخدمات الأخرى التي تعمل على تبديد جزء من الفائض الاقتصادي.

2– تفعيل دور القطاع الخاص:

يحتل القطاع الخاص مكانة في الاقتصاد، من خلال المساهمة في تشغيل اليد العاملة وتكوين القيمة المضافة، وبالنظر إلى نوعية مؤسسات هذا القطاع، والمتغيرات العالمية التي أدت إلى التوجه نحو اقتصاد السوق ، والى العلاقات الاقتصادية الدولية الجديدة، بات من الواجب وضع إستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تأخذ في الحسبان هذه المتغيرات وتدمج القطاع الخاص في تنفيذها بغية الاستفادة من مدخراته وتجربته في التسيير هذا الأمر ليس بالصعب إذا تم القضاء على بعض العراقيل التي تعيق مساهمته الفعلية، ووضع قوانيين واضحة تحدد ما للقطاع وما يتوجب عليه انجازه.

وحسب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ، هناك بعض النشاطات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقدم فيها نتائج هامة مثل الفلاحة، السياحة، النقل إذا ما قدمت لها تشجيعات و تسهيلات أكثر سيتمكن هذا القطاع من رفع الإنتاج وتنويعه.

3– ضرورة إحداث تنمية صناعية في الجزائر:

تنبع الضرورة الداعية لوضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، من كونه أنه ومنذ ثلاث عقود من العمل الإنمائي والنوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الإنتاجية، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر أساسي لتكوين الثروة و الدخل، إذا يساهم بنسبة 50% من الناتج المحلي الإجمالي و 97% من إجمالي الصادرات وهو ما يوضح الخلل الواضح في نمط التنمية، الذي دفع بالدولة إلى عدم اختيار البديل الذي يخلصها من البقاء رهن تقلبات أسواق النفط العالمية.

4– إستراتيجية الأسواق الجديدة لتنمية الصادرات غير النفطية:

إن الجانب الأخر من بناء إستراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج المحروقات هو وضع إستراتيجية لتنمية الأسواق الجديدة، وكما هو معروف فان للجزائر أسواق محدودة للمنتجات خارج المحروقات ولم تعرف أي تنوع ملموس منذ الاستقلال ، لذا فان بناء إستراتيجية يجب أن يحدد الأسواق التي يمكن للمؤسسات الجزائرية النفاذ إليها، ونعتقد التوجه نحو الأسواق المغاربية و العربية و الإفريقية يمثل السبيل الممكن لترقية الصادرات خارج المحروقات[1].

4–1– سوق المغرب العربي:

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، خاصة موقعها الجغرافي المناسب للنفاذ للأسواق الأوربية، ويعتقد أن التنسيق المغاربي لتكوين سوق مشتركة يمثل الباب المهم لدخول الأسواق الخارجية.

وان الطريق الوحيد لإقامة صناعات ذات قاعدة إنتاجية متنوعة ومتكاملة بين دول المغرب العربي ، يستدعي إحداث تغيرات جوهرية في نمط التخصص وتقسيم العمل، من أجل إنتاج منتجات عالية الجودة تمكنها من النفاذ إلى الأسواق العالمية، وكذا تشجيع دور المقايضة التجارية بين دول الاتحاد وإقامة اتفاقيات المدفوعات القصيرة و طويلة الأجل، وبالتالي عدم الحاجة إلى استعمال العملات الصعبة التي تتعرض أسعارها إلى تقلبات قد تؤثر سلبا على أوضاع اقتصاديات دول الاتحاد. وفي كل ما تقدم يمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال التي استعملت التجارة البينية بينهما لإقامة تكتلات اقتصادية وأحلاف عسكرية و سياسية في نهاية الأمر.

[1]-عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص117-121

4–2– السوق العربية:

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية التي بدأ تطبيقها بشكل تدريجي في 01 جانفي 1998 حتى مرحلة التحرير الكامل لحركة السلع بداية عام 2007، من مراحل التكامل الاقتصادي التي طال انتظارها منذ تأسيس الجامعة العربية سنة 1945، إلا أن هذا التغير في طبيعة النظام التجاري الدولي وازدياد الاهتمام بالاندماج الإقليمي شجع الدول العربية على تطوير الأسواق الإقليمية لتتلاءم مع المصالح الاقتصادية للدول العربية والعالم الخارجي وهذا من شانه تحقيق منافع متبادلة سواء من خلال اقتصاديات الحجم الكبير، وقوة التفاوض للمجموعة العربية في المحافل الدولية والتخصص الأمثل في ظل حرية انتقال الإنتاج وفق الميزة النسبية بما يحقق التنافسية و العوائد المرجوة ، ولتعزيز التجارة العربية البينية يجب:

– التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التكامل الاستراتيجي العربي.

– الإسراع بتطبيق نظم تسهيلات التجارة و النقل و الجمارك

– تعزيز القدرات التنافسية للكيانات الاقتصادية وتخفيض التكاليف على السلع وتأمين البيئة التمكينية لتحقيق التبادل التجاري.

– توفير المناخ الاستثماري وتحسين البيئة التشريعية والنمطية بما يكفل التوسع وإقامة المشروعات العربية المشتركة وزيادة تدفقات الاستثمارات البينية.

– اتخاذ الإجراءات وتوفير التشريعات الخاصة بخلق المناخات الجاذبة لتوطين رؤوس الأموال العربية ، مع التشديد على دور الحكومات في هيئة البنى التحتية التي تؤدي إلى تفعيل التجارة العربية البينية .

4–3– السوق الإفريقية:

تعتبر الأسواق الإفريقية أسواقا تقليدية ومجالا واعدا، إذ أن هذه الأخيرة تتميز بالمساحة الواسعة وبالحجم الضخم من العملاء المرتقبين، حيث نجد أن السوق الإفريقية بما لها من عدد كبير من المستهلكين كما أنها تتميز بتخفيضات جمركية تبنته الكثير من الدول الإفريقية، يعتقد أن إهمال الجزائر لهذه السوق غير مبرر خاصة مع إمكانية تحسيد تحالفات متعددة مع الكثير منها.

إن استراتيجية تنمية الصادرات الجزائرية للأسواق الإفريقية دعامة قوية للاقتصاد الوطني ، حيث يجب العمل على:

– فتح أسواق جديدة في إفريقيا.

– وضع خطط و برامج تهدف إلى التصدير وهذا من خلال الوقوف على حاجات وتوقعات العملاء بكل سوق من هذه الأسواق.

– جعل الأسواق الإفريقية النشاط الرئيسي ضمن أنشطة هيئات الدولة المتخصص.

ثالثا : التحديات و العقبات التي تواجه التصدير غير النفطي في الجزائر :

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطاتها من العملة الصعبة، ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات فعالة إلى حد ما، إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف، ولم تنطلق بالشكل المخطط لها فالأرقام تدل على وجود اختلالات بين الأهداف المرجوة والأرقام المنجزة، حيث تكشف على انه هناك عراقيل تعترض انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه نحو الأسواق الدولية كالتـــــــالي:

1– **مشاكل على المستوى الجزئي**: يمكن تلخيصها في

– غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة معلنة و معروفة من طرف كل الدوائر و المستويات و الأفراد.

– التطبيق العشوائي وغير المنتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة، بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.

– عدم الأخذ بأسلوب الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

– غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع و الابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم و متطلبات الوضع الحالي.

– انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي خاصة تلك التي تركز على جانب التصدير.

2– مشاكل مرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

– غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتنويع الصادرات، وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية و الأجنبية.

– غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع الأرباح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

– انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين التي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول، هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات و التأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

– سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني و التكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث و التطوير

3– مشاكل مرتبطة بالمحيط المؤسساتي و التشريعي:

– غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.

– وجود تنظيم و تنسيق غير كافيين بين المصدريين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

– ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لان ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية و بالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.

– سوء استخدام و توجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات.

– التشابك و التداخل في المهام الموكلة لهيئات وهيكل المدعمة لترقية الصادرات غير النفطية.

– عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات، حيث أصبح الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.

– عدم التمكن من قياس القدرة التصديرية لمؤسسة، مما يعيق عملية تقدير احتياجاتها المالية ومعرفة أسواقها الخارجية المستهدف، وبالتالي اختيار منتجاتها وتكييف قدراتها الإنتاجية وتقييم معرفتها الفنية وخبرتها التصديرية.

خلاصـــــــة الفصل:

رغم الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري لإصلاح قطاع التجارة الخارجية و التخلص من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات تبقي التجارة الخارجية على حالها أو أسوأ مما كان حيث تبقى كل المداخيل الناجمة عها مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بأسعار النفط، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تحقيقه لفوائض لكنه يبقى حبيس الأوضاع و القوانين الجزائرية التي تحد من تدفقه إلى أرض الوطن ويبقي الشيء الإيجابي الذي وصلت إليه الجزائر هو التخلص من المديونية الخارجية التي أثقلت كاهل الاقتصاد الجزائري. و يمكن القول أن تحسن أداء الاقتصاد مرهون ببساطة بأسعار المحروقات، و لكن مع سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة سوف يكون هناك احتمال و لو ضئيل بأن تتحسن تجارها الخارجية و تتخلص من تبعيتها لسعر البرميل الواحد من النفط.

خاتمـة

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها و تجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي و هذا لارتباطها الوثيق بالتنمية و ما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي و هذا بالاعتماد على الآليات و الأدوات المناسبة و الفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة.

إذا فالتجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد و انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و جذب رؤوس الأموال و ما له من أثار على ميزان المدفوعات.

النتائج

ساقنا هذا البحث للوصول إلى النتائج التالية:

- هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية حيث بلغت أكثر من 97% خلال فترة الدراسة،

فهي تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني و مصدر الدخل الرئيسي و شبه الوحيد مما يجعل لأي تغير في أسعارها تأثير كبير على الميزان التجاري و من ثم على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني و على معدلات النمو المحققة، و بالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج و بالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني و بعثه نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام.

- عدم استقرار حصيلة التجارة الخارجية و المتأتية بصفة أساسية من إنتاج و تصدير المحروقات و هذا ما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة كون الجزائر تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي ا لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية .
- تعاني الجزائر من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي و هذا التذبذب يجعل من عملية التنمية و النمو الاقتصادي غير مستدام في الأجل الطويل.
- يتأثر النمو طويل المدى في الجزائر بطريقة مباشرة بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين المستوردين للنفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار النفط، مما يدل على أن الجزائر تتصف بقدركبير من الانكشاف للصدمات الخارجية.

●النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج و الزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي و ليس ذو طابع مكثف، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج و اليد العاملة المكثفة، وقد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنلوجي يعتبر المصدر و المحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنلوجي المتولد بالإبداع والابتكار و التجديد يبقى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر .

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات و خلصنا منها إلى النتائج التالية:

– **الفرضية الأولى**: التجارة الخارجية لها أثار إيجابية على النمو الاقتصادي. هي فرضية صحيحة حيث يمثل القطاع الوحيد الذي يستطيع الدخول إلى الأسواق الأجنبية و التعامل مع متغيراته، كما أن ارتفاع أسعار المحروقات يؤدي إلى توفير رؤوس الأموال و بالتالي تحقيق نمو اقتصاديكون هذا القطاع المصدر الأساسي لتمويل الميزانية الوطنية و الدخل القومي الإجمالي.

– **الفرضية الثانية** : العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو قطاع المحروقات. هي فرضية صحيحة كونه يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات الجزائري، فالنمو الاقتصادي الجزائري مرهون بتقلبات أسعار المحروقات التي تحدد في البورصات العالمية مما يجعل معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة غير ثابت كون الجزائر تعتمد اعتمادا شبه كلي على هذا القطاع.

– **الفرضية الثالثة** : اعتمدت الجزائر في تطوير تجارتها الخارجية على عدة برامج اقتصادية لدعم النمو و ذلك منذ تحرير القطاع، إلا أن هذه الفرضية غير صحيحة إذ أن إيرادات الدولة من التجارة الخارجية بقيت منحصرة إلا في قطاع واحد و هو قطاع المحروقات و لم تستطع الحكومة من خلال برامجها و سياساتها الوصول إلى التنوع في إيراداتها و بالتالي يبقى الممول الوحيد للدخل القومي مما يؤثر على الدخل الفردي و النمو الاقتصادي ككل.

التوصيـات :

وجب اتخاذ عدة تدابير و توصيات لتطوير قطاع التجارة الخارجية حتى يؤثر على النمو حيث :

● وجوب توسيع الاقتصاد و السعي نحو تنويع مصادر الدخل و تقليل هيمنة القطاع النفطي و ذلك بتطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرها التنافسية في الأسواق الخارجية و خاصة

مع سعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يعزز النمو الاقتصادي و يعمل على تنويع مصادر الدخل و يوفر مناصب شغل دائمة لأفراد المجتمع.

- السعي لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية و خاصة أن الجزائر تملك عنصر رأس المال لتمكن من سد حاجيات السوق المحلية و العمل على ترشيد الاستيراد بصورة ملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية المرجوة في الجزائر و لكي تستطيع انجاز البرامج التنموية المسطرة.
- مناخ الاستثمار و التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة العالية التي تمتلك فيها الجزائر كميزة نسبية و عدم هدر الموارد في المشاريع العمومية أثبت الواقع عدم جدوها و العمل على الاستفادة من وفرات الحجم ضرورة فتح المجال أما الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بزيادة التحفيزات و تحسين البيئة المؤسساتية و الخارجية و استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية.
- فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة لتصدير منتجاتها و ذلك بزيادة قدرها الإنتاجية و تحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة ، و هذا بتوفير الدعم الضروري لها من موارد مالية و تسهيلات و نظام معلومات دقيق يوفر لها المعلومات المتعلقة بالتصدير و توضع تحت تصرف المصدرين.
- ضرورة عصرنة الإدارة و توفير التكنولوجيا اللازمة و ذلك لما لهذه المؤسسات من دور بارز في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و دفع عجلة التنمية و هذا ما أثبتته تجارب الدول النامية منها دول جنوب شرق اسيا الدور هذه المؤسسات في المساهمة في دفع معدلات النمو نحو الارتفاع و الاستقرار.
- السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مع الخارج و الاستفادة من الشراكة الأجنبية لمجابهة التكتلات الأخرى
- المسيطرة على السوق العالمي و الاستفادة من وفرات الحجم.
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع قطاع التجارة الخارجية و خاصة الدروس المستفادة من التجارب الآسيوية و العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تعزيز التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الخارجية.
- مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة و حزم و إرادة سياسية قوية و وضع الخطط الكفيلة للنهوض بالقطاع الزراعي و تطوير القطاع الصناعي و الاستمرار بتطوير البني التحتية للاقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالأفراد كونهم عماد التنمية و المستفيدين منها و ذلك بتأمين احتياجاتهم الأساسية و القضاء على الفقر و زيادة الحريات الفردية و المشاركة في صنع القرار .

أفاق الدراسة :

وفي الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

- أهمية تطوير قطاع التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؛
- أهمية تنويع الصادرات الجزائرية في التجارة الخارجية ؛
- توجه الجزائر من الاقتصاد ألريعي إلى الاقتصاد القطاعي المتنوع.

قائمة المراجـــــــع

أولا :المراجع باللغة العربية

أ–الكتب :

1. أحمد أبو الفتوح علي الناقه،" نظريه النقود والأسواقالمالية– مدخل حديث"، مكتبه الإشعاعالفنية،الإسكندرية–الطبعةالأولى 2001 .
2. أحمد بن عبد الكريم، محمد بن عبد الله، مبادئ الاقتصاد الكلي مفاهيم وأساسيات ، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ، 2010 .
3. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،الطبعةالثالثة 2008 .
4. جميل محمد خالد ،أساسيات الاقتصاد الدولي،بدون طبعة ،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .
5. حسام علي داوود وآخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،الطبعة الأولى ،دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان2002.
6. خالد المزروك، نظريات التجارةالخارجية، بدون طبعه، جامع بابل للنشر والتوزيع، لبنان.
7. رعد حسن الصرن :أساسيات التجارة الخارجية،دار الرضا للنشر، الجزء الأول،بدون بلد النشر،2000.
8. زايري بلقاسم ،اقتصاديات التجارة الدولية ،الطبعة الأولى ،ابن النديم للنشر والتوزيع 2013.
9. عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، الطبعةالأولى، منشورات الحلبي الحقوقية،2003.
10. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي ، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.
11. عبد المطلب عبد الحميد: البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها،ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية،2000.
12. عبد المطلب عبد الحميد: النظريةالاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000.
13. كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي،مبادئ علم الاقتصاد،الطبعةالأولى،دارالصفاء،عمان ،2013.
14. كلاوس روزا،ترجمة عباس علي ،الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي،منشورات جامعة فايونس،تونس،الطبعة الأولى،1990.
15. محمد دياب، التجارة ألدوليه في عصر العولمة، ألطبعهالأولى دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق،2010.
16. محمد سيد عابد، التجارةالدولية، الطبعةالأولى، و مطبعه الإشعاعالفنية،1999، جامعه الإسكندرية.
17. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون،التنمية الإقتصاية ومشكلاتها،دار التعليم الجامعي،الإسكندرية،2013.

18. محمدعيسى عبد الله، موسى إبراهيم،العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني للنشر والتوزيع ،1989.
19. محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، الطبعة الخامسة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
20. محمود الوادي وآخرون،الأساس في علم الاقتصاد،الطبعة العربية،داراليازوري،عمان،2007.
21. محمود يونس وآخرون، التجارةالدولية والتكتلات الاقتصادية،طبعة02، دار التعليم الجامعي،2015.
22. محمود يونس، أساسياتالتجارةالدولية، الطبعةالأولى، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية،1993.
23. موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية،دار صفاء للنشر والتوزيع،ط1،عمان ،2000.
24. نزار سعد الدين العيسي،اباهيم سليمان قطف،الاقتصاد الكلي،مبادئ وتطبيقات،دار الحامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،الطبعة الأولى،2006.
25. نويوه عمار، اقتصاد دولي، كليه العلوم الاقتصاديةالتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية،2013-2014.
26. بيرش السعيد، الاقتصادي الكلي، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، بدون سنة نشر.
27. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
28. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
29. محمود حميدات ،مدخل إلى التحليل النقدي،دار هومة للنشر،الجزائر،سنة 1996 .

ب-الأطروحات والرسائل:

1. أسماء ماصمي ، "أثر الإنفاق العالم على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1971-2011)"، مذكرة ماجستير اقتصاد كيمي، أبو بكر بالقايد ,تلمسان، (2013-2014).

2. جغيور اسماء : دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية-دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة 743سكيكدة، مذكرة لنيل شهادة الماستر اقتصاد دولي ،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،2012/2011.

3. سيلام حمزة وولد بزيو فاتح، فعالية السياسة المالية في تحقيق الإصلاح الإقتصادي، مذكرة تخرج .ماستر علوم اقتصادية، جامعة البويرة، سنة 2014.

4. شريفة بوالشعور، تقلبات أسعار النفط و أثرها على الاقتصاد الكلي الجزائري (نموذج متجهات تصحيح الخطأ)، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة ال البيت، الأردن 2012.

5. عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

6. فطيمة بلعابد،الإعتماد المستندي كتقنية دفع وتمويل وضمان للتجارة الخارجية،دراسة حالة لشركة" collocork" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد دولي،جامعة 20اوت1955،سكيكدة،2014/2011.

ج–الملتقيات والندوات :

1. كريم زرمان ، "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) وأبحاث اقتصادية وادارية، العدد السابع ، مركز الجامعي خنشلة، جوان 2010.

2. **علاوي محمد لحسن، تحليل تدفقات التجارةالعربيةالبينية باستخدام نموذج جاذبيةGravityModel**، جامعه قاصدي مرباح ورقلة، كليه العلوم الاقتصادية ،العدد2012/10

د–المجلات والدوريات:

1. دليلة طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2016.

2. فوزية خلوط ، برامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحدودة "، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد التاسعوالعشرون، ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، فيفري 2013 .

3. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية و الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11 سنة 2012، ص 113. 2 – شريفة بوالشعور، مرجع سابق.

4. نبيل بوفليج، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)، 2013 الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 09.

هـ–القوانين والمراسيم :

– ملف" برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004"،

و–التقارير والمنشورات :

– بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقدة في 24 ماي 2010

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013.

– بنك الجزائر، التقرير السنوي 2009،

ز-المواقع الإلكترونية :

1. . موقع الجمارك الجزائريةWWW.douane.gov.dz
2. . الديوان الوطني للإحصائياتWWW.ONS.DZ
3. . البنك العالمي www.banquemondiale.org
4. . موقع ar.tradingeconomics.com

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Frederic S. Mishkin, Macroeconomics, Pearson Education, United States of America, 2012,
2. GuyonarAndréet Etienne Moin, Commerce Internationnal, deuxiéme
3. Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement algérien «le couvrement algerien ،juillet 2005
4. Rudolf Hablutzel, Development Prospects of the Capita-Surplus Oilexporting Countries, World Bank Staff WorkingPaper,

الملخص:

من خلال دراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، لاحظنا ان الجزائر لا تزال تعاني من التبعية الشديدة لقطاع المحروقات وضعف النمو وارتفاع معدلات البطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى مثل الفقر، وقد بينت الدراسة أهمية التجارة الخارجية وتأثير المبادلات الدولية على عملية النمو الاقتصادي، كما اظهرت الدراسة التحليلية للتجارة الخارجية أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات، وأن الواردات في ارتفاع مستمر.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، النمو الاقتصادي

Abstract :

By Studying the effect of foreign trade on economic growth in Algeria during the period (2000-2020). Algeria is still suffering from severe dependence on the hydrocarbon sector, weak growth, high unemployment rates, and other social aspects such as poverty. The study showed the importance of foreign trade and the impact of international exchanges on The process of economic growth, the analytical study of private trade concluded.

Mots Clé : foreign trade , economic growth

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: خرخاش بشير المولود(ة) بتاريخ: 1983/01/01 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 2844 الصادرة بتاريخ: 2016.06.09 عن: دائرة المسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي خلال السنة الجامعية 2021/2020

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

دراسة حالة الجزائر 2000-2020

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/17

التوقيع و البصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة